الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

التخصص: تاريخ الجزائر الحديث ١٥١٩-١٨٣٠م

رقم التسجيل ط١: ١٨١٨٣٥٠٨٧٧١٣

رقم التسجيل ط٢: ١٨١٨٣٥٠٨٦٤٥٠

التجارة الداخلية في العهد العثماني
فترة الدايات نموذجا(١٦٧١-١٨٣٠م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبتين:
- زهرة جداوي
- زينة بلعروي

إشراف:
د/محمد يعيش

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. أبو بكر الصديق حميدي	أستاذ محاضر أ	المسيلة	رئيسا
د. محمد يعيش	أستاذ	المسيلة	مشرفا ومقررا
د. عبد القادر خليفي	أستاذ محاضر أ	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: ١٤٤٣-١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢/٢٠٢٣م

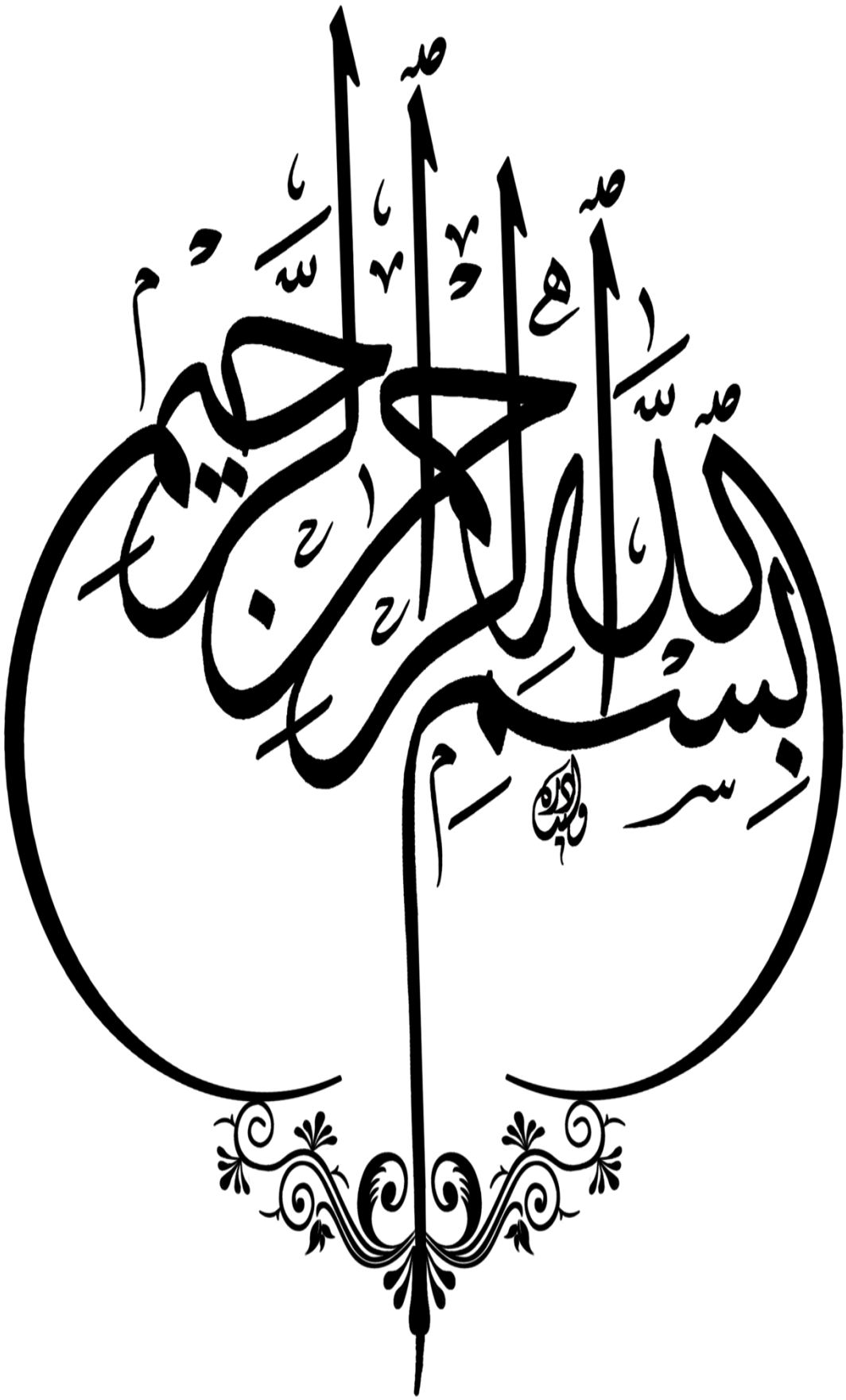
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين، الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام .

أشكر الله تعالى الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على إنجاز هذ العمل

أتقدم بخالص الشكر لدكتورنا الكريم محمد يعيش المشرف على المذكرة لكل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات لإنجاز هذه الدراسة، الذي أكرمنا بحسن تواضعه ومعاملته والنصائح القيمة التي ساهمت في ثراء هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة المناقشين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة، ومنحهم لنا وقت في تصويب وتقويم هذا العمل

إهداء

نحن لها وان أبت رغما عنها أتينا بها . وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم

إلى #جدتي حليمة أهديها ثمرة جهدي إلى أعز إنسانه في حياتي، التي أنارت بدربي بنصائحها

حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أمي دوما . . . .إلى من منحتني القوة والعزيمة إليك غاليتي أتمنى أن تبقي عزوة وسند .

إلى كل من علمني العطاء بدون انتظار .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار جدي لموفق رحمة الله عليه

وأخوالي وعلى رائسهم خالي الصغير لخضر، و أحمد الذي كان بمثابة أب لي

وخالتي حبيبة وحياة .

كما أهديها إلى عائلتي كبيرا وصغيرا .

إلى زملاء الدارسة والأحباب إليكم جميعا .

جداوي زهرة

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على النبي المصطفى خاتم الأنبياء .

أهدي ثمرة عملي وجهدي المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان: ﴿ ووصّينا الإنسان بوالديه إحسانا ﴾

إلى من جعله الله تاجا فوق رأسي إلى من كان سندا وعونا لي طوال حياتي ومشواري الدراسي والرجل الأبرز في حياتي أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى نبع حناني وأغلى إنسانة في هذا الكون إلى من لم ولن توفى الكلمات بحقها أمي الغالية حفظها الله ورعاها

إلى من شد الله بهم عضُدي إخواني وأخواتي وخاصة أختي صغيرة إسراء وأخي إسلام

إلى كل صديقاتي وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق والنجاح

إليكم جميعا أهدى هذا العمل

نزينة بلعروي

قائمة المختصرات

م: ميلادي

هـ: هجري

ج: الجزء.

ط: الطبعة.

ص: الصفحة.

ص ص: صفحات متتالية.

ع: العدد.

مج: المجلد.

تح: تحقيق.

تر: ترجمة.

تق: تقديم.

تص: تصحيح.

مر: مراجعة.

إع: إعداد.

د.ت: دون تاريخ.

د.ط: دون طبعة.

د.م: دون مكان نشر.

د.ذ.س: دينار ذهبي سلطاني.

د جخ: دينار جزائري خمسيني.

ر.د.ص: ريال دراهم صغار.

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

مقدمة

مقدمة.

لاشك أن عظمة الدول وازدهارها تساهم فيه جملة من العناصر سواء كانت بشرية أو مادية، وفي هذا الصدد نسجل أن النشاط التجاري في فترة الدايات والذي تمثل في جملة من العناصر الأساسية شملت الزراعة والصناعة، ولكن أهمها التجارة وخاصة التجارة الداخلية والتي ساهمت في بناء الجزائر الحديثة التي ازدهرت فيها الكثير من المراكز التجارية منها الجزائر وقسنطينة وتلمسان ووهران حيث عرفت بالتحضر بفضل ما فيها من أسواق وفنادق ومطاحن ومقاهي ومبادلات تجارية شملت مختلف المنتوجات الفلاحية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في إظهار حالة الحياة الاقتصادية في الجزائر في فترة الدايات من خلال إعطاء فكرة متكاملة عن الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية التي عرفت فيها الجزائر تطورات حاسمة.

حيث يعتبر النشاط الاقتصادي ركيزة مهمة في رسم بوادر الحياة والظروف السائدة في ذلك الوقت.

أسباب اختيار الموضوع:

ساهمت العديد من العوامل في اختيارنا لموضوع " التجارة الداخلية في العهد العثماني فترة الدايات، جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية منها:

– الدافع الشخصي الذي حركه الفضول القوي والرغبة الدفينة من أجل الاطلاع على قضية اقتصاد الجزائر في العهد العثماني.

– ما يمثله الموضوع لرسم خطوط تساهم في تطوير اقتصاد الجزائر المعاصرة بالنظر الاقتصاد الجزائر الحديثة.

– الرغبة في دراسة الأسواق ونظام مراقبتها وأهم السلع وأسعارها خلال فترة الدايات.

– الرغبة في معرفة الأسواق والمراكز التي كانت منتشرة خلال الحكم العثماني في الجزائر وبالأخص فترة الدايات.

الإشكالية:

يعد الاقتصاد مؤشر من مؤشرات التقدم أو التخلف، ولنظام الحكم في البلد يد في التسيير بحسن التدبير أو العكس. وهل هذا تجسد في مجال الأسواق والمبادلات التجارية؟ وما مدى تأثير الحكام في تنشيطها أو ركودها؟

وتندرج تحتها عدة تساؤلات أهمها:

- ماهي أهم أنواع المبادلات التجارية خلال الفترة المدروسة؟
- كيف كانت هيكلة الوظائف في الحياة الاقتصادية؟
- كيف كانت المراكز والطرق التجارية حينئذ؟
- ما مدى تأثير الفئات التجارية على الحياة الاقتصادية؟

المنهج المتبع:

فرضت علينا طبيعة الموضوع على إتباع المنهج المناسب في دراستنا بإتباع المنهج التاريخي الوصفي الذي تضمن نقل الحقائق والأحداث واستخراج معلومات الموضوع من مصادره وتحليلها وتوظيفها. كما كان له دور في دراستنا للفصل الذي كان يتخلله المرافق وكذا رواد أسواق، إضافة إلى الفصل الذي يحتوي على العملة الذي يتطلب وصفا كمياً ونوعياً يهدف إلى الوصول إلى ذهن القارئ

الخطة المعتمدة في دراسة الموضوع:

قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى مقدمة ثم فصل تمهيدي وفصلين وتحت كل فصل مبحثين، بالإضافة إلى خاتمة البحث بشكل التالي:

- الفصل التمهيدي: المدخل لمحة حول أوضاع الاقتصادية العامة للجزائر خلال فترة الدايات، حيث انقسم إلى مبحثين: الأول كان بعنوان الزراعة خلال فترة الدايات أما المبحث الثاني كان بعنوان الصناعة خلال فترة الدايات.

-أما الفصل الأول: فكان تحت عنوان الوظائف الاقتصادية والاجتماعية قد قسمناه إلى مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه أنواع والمرافق (الهيكلة) ومؤطر والأسواق وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى نظام تسير الأسواق.

-أما الفصل الثاني: فكان عنوانه المبادلات التجارية، وقد قسمناه بدروه إلى مبحثين كالتالي: المبحث الأول تناولنا فيه المراكز والطرق التجارية، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى العملية التجارية وأنهينا الموضوع بخاتمة رصدنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها في بحثنا إضافة إلى الملاحق وذلك من أجل توضيح الدراسة وتدعيمها.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

أثناء دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التاريخية والتي أفادتنا كثيرا كذلك بعض المقالات والمجلات إضافة إلى الأطروحات والرسائل الجامعية التي أعطت لموضوعنا مصداقية نذكر منها:

أ-المصادر:

- وليام شالر، تحت عنوان مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (١٨١٦-١٨٢٤) الذي أفادنا في دراسة الموازين والمكاييل ومعرفة أسعار بعض السلع المتواجدة في الأسواق.

-حمدان بن عثمان خوجة، تحت عنوان المرآة: الذي أفدنا في معرفة الأوضاع الاقتصادية والسلع الموجودة في الأسواق.

-عبد الله بن محمد الشويهد، قانون الأسواق مدينة الجزائر: الذي اعتمدنا عليه بشكل كبير في دراستنا من ناحية معرفة الأسواق ومرافقها العامة ومعرفة مصادر السلع المتداولة في الأسواق وتحديد قيمة الضرائب التي تفرض على التجار والحرفيين وتحدث كذلك عن تنظيم مراقبة الأسواق من طرف المحتسب وأمين الأمناء وشيخ البلد.

ب-المراجع:

- نذكر سلسلة ناصر الدين سعيدوني منها كتاب النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني الذي أفادنا بشكل كبير والمفصل في معرفة أنواع العملات التي كانت تتواجد بالأسواق الجزائرية، ومعرفة المكاييل والموازين الخاصة بمراقبة النشاط التجاري، وكذلك كتابه مع المهدي أبو عبدلي المعنون بالجزائر في التاريخ العهد العثماني الذي اعتمدنا عليه طيلة هذا البحث بحكم تطرقه لكل جوانب الاقتصادية.

- كتاب ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (١٥١٩-١٨٣٩) الذي ساعدنا في معرفة الأسواق والمراكز التجارية المنتشرة في الجزائر خلال عهد العثماني

وكما تحدث أيضا عن السلع الصادرة بين الأرياف والمدن وقيمة الضرائب التي كانت تفرض على التجار والحرفيين.

– كتاب محمد العربي الزبيري في التجارة الخارجية للشرق الجزائري الذي استفدنا منه في تعرف على الطرق والمواصلات التجارية

–صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي(١٥١٤–١٨٣٠) الذي استفدنا منه من ناحية الزراعة والعملة التي كانت متداولة في الجزائر خلال العهد العثماني.

صعوبات البحث:

من الطبيعي أن يواجه أي باحث مجموعة من المعوقات والصعوبات في بحثه وهي تختلف حسب طبيعة كل موضوع، ومن المعوقات التي واجهتنا في البحث ما يلي:

– قلة الكتب المتخصصة في موضوع وخاصه جانب التجارة الداخلية على مستوى مكتبة الجامعة وهو أمر لا مفر منه

– تأخرنا في اختيار عنوان المذكرة.

الفصل التمهيدي

النشاط الإقتصادي خلال فترة الدايات

- المبحث الأول: تجليات الأنشطة الزراعية خلال فترة الدايات.
- المبحث الثاني: النشاط الصناعي خلال فترة الدايات.

اعتمد النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدايات على مجموعة من المعايير الأساسية، التي منحتها نوع من الاستقرار وذلك من خلال غناها في الميدان الزراعي بتنوع وكثرة منتوجاتها الفلاحية وتوفر ثرواتها الحيوانية كما عرفت الصناعة تطورا ملحوظا بمختلف أنواعها التقليدية والتحويلية وتعدد مصنوعاتها المحلية. ولهذه الأسباب نشطت التجارة الداخلية ورسمت طريقها نحو التطور.

المبحث الأول: تجليات الأنشطة الزراعية خلال فترة الدايات

وتنقسم إلى:

أولا-الزراعة:

كانت أخصب الأراضي ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر كما هو الشأن لحمدان خوجة الذي يذكر عن نفسه: "أنني أحد المالكين في المنطقة ويزرع سنويا في هذا السهل (سهل متيجة) لحسابه الخاص حوالي مائة وستين (١٦٠) حمولة. وكان هؤلاء الأغنياء يستعينون بالفلاحيين لخدمة بساتينهم مقابل خمس الإنتاج أو بعض العبيد والأسرى والمسحيين[١]، ولقد بلغ عدد الملكيات الزراعية بإقليم دار السلطان في القرن السابع عشر ما بين ١٦٠٠٠ و١٨٠٠٠ بعد أن كان ١٠٠٠٠ ويمكن اعتبار ذلك على ازدهار الزراعة في تلك الفترة، في حين بقيت الأراضي الزراعية المتوفرة محدودة[٢]، من أهم أنواع الملكية التي كانت في العهد العثماني بالجزائر نذكر منها الملكية الخاصة وملكية الدولة. والأراضي المشاعة والموقوفة وأراضي الموات[٣].

---

[١]- خنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**. دار الهدى عين مليلة، ٢٠٠٨، ص١٥٣.

[٢]- أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (١٦٥٩-١٦٧١)، مذكرة ماجيستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص(١٧٥).

[٣]- ناصر الدين سعيدوني، **المهدي بوعبدلي الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، ج٤، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص ٥١.

١- نظام ملكية الأراضي:

أ. الملكية الخاصة:

وتعتبر الملكية الخاصة من أحسن الأراضي المسقية والصالحة لكل أنواع المنتجات الفلاحية، حيث يقوم بفلاحتها عن طريق أعمال السخرة (التويزة)[١] التي يفرضها الأتراك على القبائل الرعية، وإذا كانت غير كافية فإن الباي يشغل الخماسين[٢] وهم الذين يتلقون من الدولة الحيوانات والبذور ويتقاضون خمس (٥/١) الإنتاج كأجر لهم[٣].

وكان يستغلها أصحابها مباشرة، ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا العشر[٤] والزكاة[٥] وقد كانت تتصف بعدم الاستقرار وصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، ولتعرضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام[٦] وقد كان هذا النوع من الملكية منتشرا في المناطق الجبلية مثل: منطقة الأوراس والقبائل كما أن هناك بعض الحضر الذين يملكون بعض الأحواش بضواحي المدن[٧] وموظفي الدولة مثل

---

[١]- **التويزة:** وهي بمثابة أعمال سخرة مجانية بمعناه تفرض على القبائل الخاضعة (الرعية) التي تكلف بخدمة الأراضي البايليك للقيام بأعمال الحرث والبذر بجانب العاملين بتلك المزارع وهذا ما يوفر مبالغ ضخمة لخزينة البايليك، أنظر: فلة قشاعي: **نظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني ١٧٧١-١٨٣٧ م**، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، ١٩٨٩-١٩٩٠ م، ص٦٩.

[٢]- **نظام الخماسة:** هو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج بعد أن توفر له الأرض والمحراث. أنظر: ناصر الدين سعيدوني **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة**، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١.ص٣٠٠.

[٣]- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص١٥٤.

[٤]- **العشور من العشر:** هي ضريبة شرعية تؤخذ عن المحاصيل الزراعية بنسبة واحدة في العشرة وجمعها أعشار أو عشور، أنظر: سهيل صابان المعجم الموسوعي المصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، ط٣، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص ١٥٥.

[٥]- **الزكاة:** هي ضريبة شرعية نص عليها الدين الإسلامي وتؤخذ على القطعان المواشي من أغنام وماعز وجمال وأبقار أنظر: فلة قشاعي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني ١٧٧١-١٨٣٧**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث جامعة، الجزائر ١٩٨٩-١٩٩٠ م، ص ٦٣.

[٦]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٥١.

[٧]- أرزقي شويتام: **المجتمع الجزائري وفعالياته**، ط١، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩ ص٣٠٨.

الملكية الواقعة بالقرب من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران التي أصبحت في حوزة بعض الأتراك والكراغلة والخضر[١].

فالملكيات الخاصة كانت تؤخذ عليها ضريبة العشر والزكاة التي كانت تحدد حسب عدد الجابدات[٢] بحيث كان يؤخذ على الجابدة صاع[٣] من القمح والشعير، وتضيف بعض القبائل حمولتين من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن كالدجاج[٤] ومن الملكيات الخاصة كانت تؤخذ الموجودة بمدينة قسنطينة يشتغل ٩٠٠٠ هكتار في زراعة الحبوب و٤٠٠٠ لإنتاج الفواكه والخضر تأخذ منها الدولة ٢٠.٧٦٢ قيسة حبوب في ضريبة العشر والزكاة[٥].

ملكية الدولة أو البايلك: هي الأراضي التابعة للدولة وتسمى بالعزل وغالبا ما كانت تصادر من القبائل الثائرة[٦] ويحق للحكام التصرف فيها وأغلبها تم إلحاقها بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران

---

[١]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٥١.

[٢]– الجابدة أو الزويجة: هي وحدة لقياس المساحة الزراعية المتعارف عليها الفلاحون باقطار المغرب العربي وهي تماثل "جفتلك" بالأناضول، ومساحتها ما تحدد بـ ١٠ هكتارات و٦ في الجبل والهكتار يساوي ١٠.٠٠٠ متر مربع. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثماني (الجزائر–تونس–المغرب–طرابلس) من القرني العاشر إلى الرابع عشر الهجري من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر الميلادي**، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣١، قسم التاريخ، كلية الأدب، جامعة الكويت ٢٠١٠م، ص٩٦.

[٣]– صاع: الوحدة التقليدية لقياس الحبوب ببلدان المغرب العربي، يختلف وزنها حسب المواد والأمكنة، ففي الجزائر مثلا الصاع ب ٨٠ لتر للحبوب و٨٥ للملح. أنظر: ناصر الدين سعيدوني: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثماني**، المرجع السابق، ص ٩٦.

[٤]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٥١.

[٥]– سعاد عياش، وفاء بن مسعود، **بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني (١٧٩٠–١٨٣٠) (سياسيا–اقتصاديا–اجتماعيا)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، أدرار، ٢٠١٥–٢٠١٦، ص٥٠.

[٦]– حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص١٥٤.

وقسنطينة[1] والتي تخصص في غالبها لزراعة الحبوب لكونها من أخصب الأراضي وأوفرها أنتاجا[2] وتتنازل عنها الدولة لصالح كبار الموظفين:

– القبائل التي تدعى (العزل) التي تقدم المقاتلين للسلطة التركية، زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي.

– الفلاحين مقابل دفع الإتاوات المفروضة عليهم وقد تركز هذا النوع من الأراضي الزراعية في الناحية الشرقية للإيالة[3].

أما لاستغلال الأراضي البايلك فكان يتم مباشرة من طرف الحكام الذين يستخدمون الخماسة أو يلتجئون إلى تسخير قبائل الرعية التويزة عندما يتعذر الاستغلال المباشر تعطى لذوي النفوذ والمكانة مثل: المرابطين وشيوخ القبائل الكبرى، وكانت ملكيات البايلك تمتد على عدة آلاف من الهكتارات أغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة حيث تقيم عشائر الدوائر والزمالة[4] التي استقرت في الأماكن التي كانت تقيم عليها القبائل المعادية للأتراك كالأمحال أو المتعاملة مع الإسبان كبني عامر وفليته[5] وقدرت مساحة أراضي البايلك عقب الاحتلال الفرنسي ١١٢,٣٥١ هكتار[6].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ص ص ٥١–٥٢.

[2]– سعاد عقاد، **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (١٥١٩_١٨٣٠)**، دار السلطان نموذجا، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة وهران، ٢٠١٣–٢٠١٤، ص٩٩.

[3]– حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص١٥٤.

[4]– **الزمالة:** تعني كلمة الزمالة المخزن الثابت من الفرسان، والمخيم الدال على التنقل والترحال وعلى رأسها قائد الزمالة وهي تتكون من فرسان، المخزن وتساعد الباي في مهامه المختلفة كجمع الضرائب وإخماد الثورات وتنفيذ أوامره الإدارية: أنظر كاميلية دغموش: **قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (١٥٠٩–١٧٩٢)**، مذكرة نيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ٢٠١٣–٢٠١٤، ص١٠٠.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، مرجع سابق، ص٨٣.

[6]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص ٥١–٥٢.

أما في الجهات الشرقية فكانت ملكيات البايلك تعرف بالعزل وتنتشر على مساحات حول مدينة قسنطينة تقدر بستين ألف هكتار: يستغل منها ٤٨٠٠٠ ألف في زراعة الحبوب ١٢ ألف لإنتاج الخضر والفواكه المختلفة[١].

وقد يلجأ الحكام إلى كراء أراضي البايلك لسكان الدواوير المجاورة[٢] ويعرف بحق الكراء بالشرق الجزائري بالحكور[٣]، الذي بلغ في أغلب الأحيان أثني عشر (١٢) صاعا من القمح وأثنى عشر (١٢) صاعا من الشعير على الجابدة الواحدة أي حوالي خمسين بالمائة (٥٠%) من إنتاج الأراضي[٥].

ت- الملكية المشاعة (العرش)

وهي الملكيات التي تستغل جماعيا فيكون لكل نصيبه حسب حاجته[٦] التابعة للقبائل غير المتعاونة مع الأتراك[٧] ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار عن طريق شيخ الدوار أو زعيم القبيلة أو مجلس الجماعة[٨]، وتعرف في الجهات الشرقية أراضي العرش[٩] وتعرف في بايلك الغرب بأراضي السبيقة أي الأراضي السابقة[١٠]، أما كيفية استغلالها فيقوم أفراد القبيلة بخدمتها حسب مقدرتهم وإمكانياتهم، ويترك جزء منها لاستغلاله

---

[١]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ص٥٢.

[٢]- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، المرجع السابق، ص٨٣

[٣]- الحكور: وهو الإيجار الذي يدفعه الفلاحون مقابل استثمارهم للأراضي التي تملكها الدولة. أنظر: عمار بخوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية لغاية ١٩٦٢**، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧، ص٨٠.

[٤]- سعاد عقاد، المرجع السابق، ص٩٩.

[٥]- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف**، المرجع السابق، ص ص٨٣-٨٤.

[٦]- المرجع نفسه، ص٨٤.

[٧]- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص١٥٤.

[٨]- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف**، المرجع السابق، ص٨٤.

[٩]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٥٢.

[١٠]- كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف في بالك الغرب الجزائر في أواخر العهد العثماني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة وهران، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ١٣٧.

في الرعي[1] وقد وضعت ضوابط أساسية بهدف تفادي الخلافات كأن يسحب حق استغلال أرض وعند تغيب أحد الأفراد أو إهماله لحصته من الأرض فأن أعيان الجماعة يتولون تسليم الأرض لمن يقوم بخدمتها، ويتولى شيخ الدوار أو الدشرة بتنفيذ ذلك[2].

وتفرض الدولة هذا الصنف من الأراضي غرامة سنوية وتأخذ منها في بعض الأحيان اللزمة[3] والعونة[4].

ويضاف لها بعض المقادير من النقود بالإضافة إلى مطالبة الحكام مستغلي الأراضي المشاعة ببعض الضرائب الفصلية التي كانت تعرف بالعوائد: ضيفة الداي وضيفة الدنوش وخيل الرعية، وحق البرنوس ومهر الباشا والفرس والفرح والبشارة وغيرها بلغت قيمة دنوش بايلك التيطري أواخر العهد العثماني مائتين وثمانية وأربعين ألف(٢٤٨.٠٠٠) ريال بوجو، وقدرت قيمة القرح والبشارة ببايلك الشرق في نفس الفترة بعشرين (٢٠) ألف ريال بوجو[5].

قدرت قيمة مساحة أراضي العرش بخمسة ملايين من الهكتارات، وكان من المتعارف عليه عند الناس آنذاك أن ملكية الأرض تثبت بعد الإقامة عليها عشر سنوات بين الغرباء وأربعين عاما بين الأهل[6]، حيث لم يكن أصحابها يملكون أية عقود، ولم تكن محددة بسياج أو سور أو حاجز أو ما شابه ذلك، لأن ذلك فيه إعاقة للاستغلال الجماعي لها، كونها معدة

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٥٣.

[2]– كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص١٣٧.

[3]– **اللزمة:** هي ضريبة شخصية تؤخذ غالبا من القبائل الرحل أنظر: محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد عبد الكريم، ط٢، الشركة الوطنية للنشر ولتوزيع، الجزائر، ١٩٨١، ص٤٠.

[4]– **المعونة:** مساهمة طارئة غير محددة من الكمية أو القيمة تلزم بها القبائل الرعية الداخلة تحت نفوذ القيادة أو المتعاملة معهم. أنظر فلة قشاعي، المرجع السابق، ص ص ٦٩–٧٠.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ص٥٣.

[6]– كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص١٣٨.

أساسا لزراعة الحبوب والرعي، وكونها تعود بالفائدة على فائدة على أفراد القبيلة كلهم وبذلك تكون اهم خصائص أراضي العرش، حقل مفتوح وعمل جماعي[1].

ث/ أراضي الوقف (الحبوس): هي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الدينية وينقسم الوقف إلى قسمين الوقف الخيري الذي يصرف مباشرة للصالح العام، والوقف الأهالي الذي يعود مردوده على صاحب الوقف وعقبه من بعده[2].

حيث تركزت الأراضي التابعة لها بالقرب من المدن الكبرى، حتى أصبحت حسب بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة البايلك[3] ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بالأراضي الموقوفة والمعاملات القانونية الخاضعة لها. فإنها لا تخضع لقوانين البيع وأحكام الوراثة، ولا تفرض عليها أي ضريبة أو رسم، ولا تتعرض لأي مصادرة أو حجز من طرف الحكام[4].

ج/ أراضي الموات: وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، ورغم إمكانية امتلاكها والانتفاع بها شريطة احيائها، الا أن الأهالي بالأرياف لم يكونوا يقبلون على استثمارها لاسيما أواخر العهد العثماني الذي تميز خاصة بانتشار هذا النوع من الأراضي بعد تحول كثير السكان من ممارسة الفلاحة إلى امتهان الرعي[5]، ويقول في هذا الشأن أحد الكتاب (فحصلت للناس شدة ومجاعة قد تشتتوا عن منازلهم وتفرقوا

---

[1]- إسمهان العريبي، **الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني ١٧١٣_١٧٩٢**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص١٦١.

[2]- إسمهان لعريبي، المرجع السابق، ص ١٦١.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٥٣.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف**، المرجع السابق، ص ٨٦.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ص٥٣.

بسبب الهول الواقع في وطنهم مع الشر والمصائب التي حلت به من قبل عن يبس الزرع وعدم الحرث، ونزول القحط والفتن)[1].

يعرف الفقهاء لأن الموات هو لا مالك له ولا ينتفع به من الأراضي لانقطاع الماء عنها أو لغلبته عنهما أو لغيرها مما يمنع الانتفاع بها، وفي تعريف آخر هي ليست ملكا لاحد وهي مرعى ولا محتطب لقصبة أو قرية وهي بعيدة عن التجمعات العمرانية، وهناك فرق بين الأراضي الموات والأراضي المتروكة والتي يقصد بها الأراضي المتروكة لسكان الريف في رغيتهم ومحتصدهم[2].

ثانيا: وسائل الزراعة

رغم التحسينات التي أدخلها الاندلسيون بالأخص في مجال الري وزراعة الأشجار في الفترة الأولى للعهد العثماني، اقتصر الفلاحون على استعمال الآلات البسيطة التي أصبحت منذ القرن الثامن عشر[3] لا تتجاوز الميراث البسيط وفرشاة لجمع بقايا الزرع. أما الإنتاج كان يتم بعد سنة لقلة الوسائل وانعدام السماد وبهذه الوسائل البسيطة ظلت اغلب الأراضي الخصبة تعاني من الإهمال[4] كما كان الفلاح يعيش أوضاع صعبة فقد كان الجفاف أحد الأسباب الأساسية التي تحكمت في قلة الإنتاج الزراعي حيث ساهمت في ظهور مجاعات كما أدى النقص الشديد في الأمطار إلى جفاف الأرض وهلاك عدد كبير من الماشية وكثيرا ما يكون الجفاف مصحوبا بآفات كغزو الطاعون والجراد[5] فقد كان السكان يعانون أيضا من

---

[1]– صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تع وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤، ص٣٣.

[2]– مصطفى أحمد بن حموش، **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (١٥٤٩)**، ط١، دار التراث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ٢٠٠٠، ص ص ٣٩ _ ٤٠.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ص ٥٧.

[4]– أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط ٣ ش، للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢، ص١٥٠.

[5] – آمين محرز، المرجع السابق، ص ١٧١.

المجاعات والأمراض وقلة المساعدات فلا يستطيعون لها رداولا مواجهة فكانت أغنامهم وثروتهم ومنازلهم عرضة لغضب الطبيعة[1].

فتمييز الفلاحة بهذه الأساليب البسيطة والطرق البدائية، لم يحل دون اتباع طرق والوسائل ووسائل تتماشى مع ظروف الفلاحة وطبيعة البيئة لخلق نوع من التوازن بينهما، كما التجأ الفلاح إلى المحافظة على إنتاجه من الحبوب.

في المطامير، واستعمال الحيوانات في الدرس واستخدامه الرياح لتصفية الحبوب، والانتفاع بالتين والعلق[2].

ثالثا: الإنتاج الزراعي

لقد كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة نظرا لاتساع الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ وتنوع التضاريس والغطاء النباتي ووفرة كل أنواع المحاصيل الزراعية[3] ومن بين هذه المنتوجات الزراعية نذكر:

أ- **الحبوب (القمح والشعير):** كان القمح يأتي على رأي المحاصيل الزراعية في الجزائر، لأنه كان يمثل المصدر الأساسي لغذاء السكان[4] حيث كان القمح الجزائري الممتاز ينافس محاصيل الدول الأخرى في الأسواق العالمية ويؤكد ذلك شالر لقوله: "هذا القمح المشهور في الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى، بسبب جودته لصنع المكارونة وغير ذلك من أنواع العجائن[5]"، والاحتفاظ بهاته الحبوب لسنوات متعددة دون أن

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ١٧١.

[2]- نفسه، ص٥٨.

[3]- ارزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (١٨٠٠_١٨٣٠)** دار الكتاب العربي، ٢٠١٠، ص٥٦.

[4]- آمين محرز، المرجع السابق، ص١٧٦.

[5]- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني، المرجع السابق، ص ٥٨.

يلحقها ضرر وذلك بأن يضعوها في مطامير بعيدة عن الهواء والرطوبة ويدعى هذا النوع من القمح ب" المطمورة[1].

وكان مردود القمح يتراوح ما بين ثمانية وإثنا عشر قنطار في الهكتار الواحد، أما الشعير فكان يزرع في الأراضي الأقل جودة، ويصل مردوده إلى تسعة عشر قنطار تقريبا[2] وكان هذا المردود يتوقف على كمية الأمطار لأن المزروعات لم تكن تسقى[3]، بحيث سيطرت الدولة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب التي كانت منتشرة حول مدينة قسنطينة في جهات غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتيطري والهضاب العليا القسنطينية قدرت مساحة الأراضي الحبوب التي يمتلكها البايلك في القطاع الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني بما يعادل ٤٨٠٠ جابدة موزعة على موظفي الدولة في مختلف الأقاليم.

وكانت هذه الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تمد الدولة بإنتاج ضخم بعضه يستهلك محليا من طرف الفلاحين وسكان المدن وبعضه يصدر إلى الخارج[4].

ب- الأشجار المثمرة:

كالتين والزيتون والبرتقال والعنب والخوخ وحب الملوك " الكرز" والمشمش وغيره تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلسيين، وتميزت شرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود الذي يستعمل لتغذية دودة الحرير، وانتشرت مزارع البرتقال والعنب حول البليدة والجزائر وانتشرت.

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص٣٧.

[2]- آمين محرز، المرجع السابق، ص١٧٦.

[3]- نفسه، ص ١٢٢.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ص ٥٨.

زراعة الزيتون بنواحي عنابة[1]

ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدية كما انتشرت البساتين فحوص[2] المدن الكبرى مثل وهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليانة والبليدة والقليعة وعنابة وقسنطينة، إلا أن مردود فحوض مدينة الجزائر كان أوفرها إنتاجا لكبر مساحتها وكثرة بساتينها التي بلغت ٢٠٠,٠٠٠ بستان ومزرعة[3] حيث كانت الخضر تأتي يوميا إلى المدينة من مناطق إنتاجها بالضواحي ومن البساتين المنتشرة لاسيما في حي الأبيار وبئر مراد رائس وبئر خادم والحامة بالخصوص[4]، كما كانت فحص في مدينة الجزائر والأراضي المحيطة بالمدن، تنتج الخضر والفواكه[5]، وذلك بشدة خصوبة الأراضي الفلاحية، وكثرت وتنوع منتوجاتها وقد أشار أحد المؤرخين الأجانب خلال زيارته إلى خارج مدينة الجزائر إلى ذلك حيث قال: " هناك العدد من الحدائق والبساتين الكروم المملوءة شجر البرتقال وأشجار الزيتون، وبالأزهار عن كل نوع"[6].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٥٩.

[2]- فحوص: جمع فحص، وهي الجهات القريبة من المدن والتي عرفت في الفترة الإسلامية بالأرباض (جمع ربض)، يمتلك أراضيها سكان المدن ويقوم فلاحون بخدمتها لفائدتهم، تحول جزء منها أواخر العهد العثماني إلى أوقاف خيرية حتى لا يستحوذ عليها الحكام أو يصادرونها. أنظر: نصر الدين سعيدوني: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...**، المرجع السابق، ص٩٥.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (١٧٩٢_١٨٣٠) قانون، أسواق**، مدينة الجزائر، ط٣، دار النشر وتوزيع البصائر، الجزائر، ص٣٢

[4]- عبد القادر علي حليمي، **مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها قبل ١٨٣٠**، ط١، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، ١٩٧٢، ص٢٩٦.

[5]- صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي (١٥١٤-١٨٣٠)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٣٣٥.

[6]- وليام سبنسر، **الجزائر خلال العهد الرياس البحر**، تع وتق: عبد القادر زيادية، د، ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص١٣٦.

كانت مدينة الجزائر تضم عدد لا يحصى من الحدائق، أما البيوت الواقعة في ضواحيها فبكل منها سياج يحيط بمنبع أو بئر لري المزروعات[1].

ت- زراعات متنوعة

كان ينتج الأرز بنواحي مليانة التابعة لنهر الشلف وبالقرب من معسكر ومستغانم وفي الجهات الغربية من متيجة[2] ويضاف إلى ذلك إنتاج العسل والشمع والذي اشتهرت به الجهات الشرقية من الجزائر "إقليم عنابة والقالة " والأقاليم الجبلية ببايلك الغرب الممتدة من راس فالكون إلى الحدود المغربية[3]، وتذكر المصادر أن ناحيتي مليانة ومعسكر تنتجان حوالي ستة آلاف صاع في كل سنة ومن الجهة أخرى كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان في جهات متعددة ويعد من النوع الرفيع حتى كان يرسل ضمن الهدايا[4] إضافة إلى المزروعات النادرة مثل القطن الذي يستنبت في سهول مينا والشلف وجهات مستغانم ويوجه إلى المدن لمعالجته وصنع الملابس منه، أما التبغ فكان يزرع في نواحي عنابة ودار السلطان وفي بعض الواحات الصحراوية، وتميز تبغ وادي سوف بطيب نكهته وإقبال المدخنين عليه.

وعرف تبغ أولاد شبلي بمتيجة الوسطى بنوعيته الممتازة حتى أصبح من أرقى أنواع التبغ في العالم كانت فحص المدن تنتج كميات كبيرة من البقول والخضار بمختلف أنواعها المتمثلة في الطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل والدلاع والبطيخ الطويل[5].

---

[1] عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص ٢٩٦.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٥٩.

[3] - المرجع نفسه، ص ٥٩.

[4] - محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر د.ت، ص ٦٠.

[5] - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٥٩.

رابعا: الثروة الحيوانية (تربية الحيوانات):

توجه أغلب السكان إلى تربية الحيوانات لأنها حرفة تلائم عدم الاستقرار، وتمكن أهل الريف من التهرب من الضرائب الفادحة التي يفرضها الأتراك على المزارعين[١]، وتتمثل هذه الحيوانات في الأغنام والأبقار والماعز والخيول والنحل وكان عدد الأغنام يصل أحيانا إلى سبعة أو ثمانية ملايين رأس مما يدل على أن البلاد كانت تنتج كميات كبيرة من اللحوم والأصواف والجلود[٢]، أما الأبقار فقد شكلت المصدر الأساسي لرأس المال الأهالي لأنهم يستهلكون الأغنام فحين امتازت بعض المناطق بتأصيل الخيول مثل: قبائل اليعقوبية ولبني أنجاد وسكان جنوب وهران وسهول وادي الشلف[٣]، حيث كان سكان الأطلس الصحراوي يقومون بتربية المواشي أهمها الإبل[٤] التي كانت متوفرة في الجنوب التي ينتج منها الوبر الذي تصنع منه الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرنس والقشبية[٥].

المبحث الثاني: النشاط الصناعي خلال فترة الدايات

عرفت الحياة الاقتصادية الجزائرية مكانة لا بأس بها وكانت تسد في أغلبيتها حاجيات السكان فلم تكن الصناعة المتطورة بالمفهوم الحالي. فارتكزت على الصناعات اليدوية مثل: صناعة السفن والنسيج وصناعة الجلود والدباغة والصناعات التحويلية... إلخ.

وكانت جل النشاطات الاقتصادية تتمركز بالمدن: الجزائر قسنطينة، المدية، وهران، تلمسان، عنابة[٦].

---

[١]- عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص٢٩٨.

[٢]- أرزقي شويتام، **نهاية العكم العثماني في الجزائر**، المرجع السابق، ص٥٩

[٣]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ١٥٣.

[٤]- صالح عباد، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

[٥]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ١٥٣.

[٦]- عمار عمورة، **الموجز في التاريخ الجزائر**، دار ريحانة الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٠٦

أولا: صناعة الجلدية النسيجية:

كانت توجد في المدن الجزائرية المدابغ لمعالجة الجلود ولهذا عرفت هذه الصناعة هذه الصناعة انتشارا واسعا[١].

حيث كانت قسنطينة تعتبر أهم مركز لصناعة الجلود في العهد العثماني كان يعمل بها أكثر من ١٥% من اليد العاملة تتوزع حسب الترتيب التالي ١٥٠ عاملا في المدابغ البالغ عددها ثلاثة وثلاثين مدبغة و ٢١٠ عاملا في المشاغل الخمسة والسبعين والمعدة لصنع السروج ٤٨٠ عاملا يستغل في المائة وسبعة وستين محلا لصنع الأحذية[٢] بحيث تم صنع من مادة الجلد الأحذية ومحافظ (جمح محفظة) للأوراق والنقود وكانت محكمة الصنع ومطروزة بالذهب والفضة[٣]، وتركزت صناعة الأحذية في المدن منها قسنطينة والجزائر وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد ومستغانم بينما كانت صناعة السروج ولوازم الفرس والألجمة في الجزائر وقسنطينة وتلمسان[٤]، وأهم منتوجاتها التي تمثلت في صناعة الدباغة والأحذية[٥].

أما الصناعة النسيجية تركزت في عدة مناطق من إيالة الجزائر مثل: ندرومة، مازونة، مستغانم، البليدة الجزائر، والتي اختصت بصناعة الأقمشة القطنية والكتانية[٦] وتطورت هاته الصناعة على أيدي الأندلسيين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصناعة الزرابي والشاشية والمخمل "القطنية" والحرير والتي عرفت بازدهار كبير في المدن منها الجزائر وشرشال[٧]،

---

[١]– أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**، المرجع السابق، ص٣٢٤.

[٢]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص69.

[٣]– عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص١٤٥.

[٤]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص69.

[٥]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص١٠٦.

[٦]– رضوان شافو، **نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال** العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية،م١،ع١،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،٢٠١٧ ص٦٩.

[٧]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٦٨.

ونجد من أجود الزراعي هي التي تنسج في قلعة بني راشد في حين اختصت قسنطينة بنسيج الحياك أما قبائل بني عباس وبني عيدل وبني بعلا وبني ورثيلان وزمورة عرفوا بنسيج البرانيس إلا أن أجودها كان بنسيج في القبائل الصحراوية كمل اشتهرت معسكر بصناعة البرانص السوداء ذات اللون الطبيعي[1]، وعرفت مدينة الجزائر بنسيج الشاشية ذات اللون الأحمر المطرزة بالذهب والفضة التي جاء بها الأندلسيون[2]، ونجد أيضا من الصناعات النسيجية مثل: الشالات والمناديل والأحزمة والعمائم والقماش الذي يطرز بالذهب بحيث ارتبطت صناعة النسيج بصناعة الملابس والبرانيس الصوفية التي اشتهرت بها كل من البليدة ودلس وبوسعادة[3].

ثانيا: الصناعة الحربية والتحويلية

ومن الصناعات الحربية الرائجة هي صناعة السفن التي شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري، وأغلب مراسي الجزائر كانت تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب وأهمها: مراعي الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة، ولم تقتصر صناعة السفن على نوع واحد بل تعددت أنواعها وأشكالها، فجزء منها كان يصنع في الموانئ الجزائرية أو يتم الاستيلاء عليها في عرض البحر، وجزء الآخر يشتري من الخارج أو على شكل هدايا من الدول الإسلامية وأوكلت صناعة السفن للعثمانيين الذين كانوا يستعينون بخبرة الأوربيين الأحرار والأسرى والأندلسيين والأهالي[4]، وفي القرن السابع عشر اختص مرسى الجزائر بصنع السفن المستديرة المقدمة والقادرة على الإبحار في أعالي

[1]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**، المرجع السابق، ص٣٢١.

[2]- عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، د ط، دار الحضارة، الجزائر، د.ت، ص١٤٥.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص ٦٥-69.

[4]- أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (١٥١٩_ ١٨٣٠)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، ٢٠١٠، ص ص ٤٧-٤٨.

البحار بفضل التقنيات التي قدمتها البحرية الجزائرية[1]، اشتملت صناعة الأسلحة على صنع[2]:

١/ البنادق:

فقد امتازت القبائل بصناعة البنادق الجيدة والتي يبلغ طولها من ٦ إلى ٧ أقدم ولها مأسورة مثمنة: ومقبضها يمتد إلى وسط المأسورة قاعدتها ذات زوايا وهي مزينة بحجارة أو جواهر صغيرة وأسفلها مغطى بنحاس أو بخشب والمأسورة موصولة بالمقبض بواسطة ثمان أو عشرة حلقات فضية[3]، أما بالنسبة مكان صنع البنادق فكانت في الجزائر العديد من الورشات في المناطق بني راشد وجرجرة والقرقور والزيان وميزاب.

كما حافظت العائلات الأندلسية والتركية على صناعة البنادق منذ القرن (١٦) إلى القرن (١٨) وكانت قرى فليسة تصنع البنادق الجيدة المرصعة بالفضة والمرجان وكما نجد مدينة بوسعادة اختصت بها عشر مجالات لصناعات الأسلحة النارية نجد منها البنادق[4].

٢/ سبك المدافع وتحضير البارود:

فقد كانت تمارس في بعض المناطق الجبلية والمدن فهناك مسابك لصناعة المدافع والقذائف ومختلف الأدوات الحديدية.

وكانت أهم مسبكة في مدينة الجزائر تقع في ضواحي باب الواد المعروفة بدار النحاس[5]، بحيث يوجد صنفين من المدافع الثقيلة معظمها من النحاس الأحمر وبعضها

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٦٥.

[2]- نفسه، ص ٦٦.

[3]- فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام أحمد باي ١٨٣٢-١٨٣٧**، ترجمة أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٩٦.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٦٥.

[5]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**، المرجع السابق، ص٣٢٥.

يعتبر من أجمل القطع المدفعية في العالم[1]، بالنسبة لصنع المدافع فتتم عن طريق تجميع قطع حديدية وتقويتها بحلقات من الحديد على طول الجعبة وتعد هاته المرحلة الأولى وظهرت طريقة ثانية جعلت الطريقة الأولى تتلاشى التي يتم فيها تذويب المعادن وتفريغها في قالب مخصصا لذلك. وبعدها يحول إلى آلة الصقل وذلك بوضع المدافع في الآلة شاقوليا[2]، وكانت تضع المدافع في المدن الكبرى كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر[3].

أما صناعة البارود فقد فن في هذه الصناعة جميع السكان الصحاري وطريقتهم في ذلك هي كانوا يقمون بجمع التراب وكان في الأصل من مادة مالحة ويصيب عليه الماء، ثم يغلي الماء ثم يؤخذ رطل منه ويخلط مع أربعة أرطل من الكبريت، وأربعة أرطال من الفحم، وتخلط جمعيا في غضون أربع ساعات فتشكل بارود[4].

أما الصناعة التحويلية، التي تتعلق بتحضير مواد البناء وتدوير المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح وصناعة العملة التي كانت تنتشر في المدن[5] وبعض المناطق الجبلية كبلاد القبائل التي كانت تختص كل قبيلة بمهنة معينة مثل: سكان بني فليسة وبني عباس اختصوا بصناعة الآلات والحلي من الفضة والأسلحة كما اشتهرت مدينة

---

[1]- جيمس ليدركاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب** ترجمة وتعليق، إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، ١٩٨٢، ص٧٤.

[2]- درياس لخضر، **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ١٩٨٩-١٩٩٠، ص ٨١.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٦٦.

[4]- الاغواطي الحاج إبن الدين، **رحلة الأغواطي في شمال إفريقيا والسودان والزراعية**، تحق: أبو القاسم سعد الله، دار المعرفة الدولية، الجزائر، ٢٠١١، ص ص٩٠-٩١.

[5]- خضير عقبة، **النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين ١٧-١٩م، دراسة تاريخية**، مجلة العارف للبحوث والدراسة التاريخية، العدد ٠٦، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص٢٤٠.

الجزائر بتنوع صناعاتها التحويلية التي تتوفر على عدد كبير من أفران الجير ومقالع الحجارة المستعملة لبناء الحصون والأسوار[١].

وكانت بالعاصمة ورشة لسك النقود وضربها تعرف بدار السكة[٢]، مجهزة بكل ما تحتاجه من معدات إضافة إلى الأفران الخاصة بصهر المعادن وتبيض النقود بالنار وكان يشتغل بها نحو أربعة وعشرين عاملا يهوديا تحت إشراف آمين السكة وكان البايلك يتابع هذه العملية[٣]، وعرفت بعض القبائل بجرجرة بصناعة العملة المزيفة[٤].

وتميزت الجزائر بصناعات أخرى مثل سكان جرجرة الذين استخدموا الطواحين لصناعة الزيت ويرسلون به إلى مدينة الجزائر[٥]، كما وجدت أيضا في كبريات المدن مطاحن ثابتة للداي أو الباي[٦].

كما مارس المجتمع الجزائري الصناعة الخشبية فكان سكان الأرياف يصنعون الأواني المنزلية كأقداح والملاعق والأدوات الفلاحية كالمحراث أما في المدن فإن هذه الحرفة أكثر تطورا حيث كان هناك عدد من التجاريين والخراطين الذين كانوا يصنعون الأثاث المنزلية والخزائن والنوافذ والأبواب ولوازم الصناعة النسيجية[٧].

---

[١]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص٦٧.

[٢]–أنظر إلى الشكل رقم (٠٤).

[٣]– آمين محرز، المرجع السابق، ص ١٨٤.

[٤]– أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**، المرجع السابق، ص٣٢٦.

[٥]– أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ١٥٣.

[٦]– العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ٦١.

[٧]– أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**، المرجع السابق، ص٣٢٨.

الفصل الأول

الوظائف الاقتصادية والاجتماعية

- **المبحث الأول: الأسواق والمرافق (الهيكلة) ومؤطرو الأسواق.**
- **المبحث الثاني: نظام تسيير الأسواق.**

تنوعت الأسواق في مقاطعات الجزائر من خلال العهد العثماني من ريفية إلى حضرية ومتنقلة جغرافيا، بحيث تنوع مرافقها من فنادق وحمامات ومحلات تجارية، وعرفت هاته الأسواق تنظيمات ومراقبة محكمة ويعود ذلك إلى الأمناء والمحتسب وشيخ البلد وتنوعت أسعار المنتوجات المتواجدة داخل الأسواق بحيث شملت كل من المكاييل والمقاييس والأوزان...إلخ.

المبحث الأول: الأسواق والمرافق (الهيكلة) ومؤطرو الأسواق

أولا: تعريف الأسواق

يعتبر السوق من المرافق الضرورية لأي دولة، ولا تنحصر الأهمية في كونه مجالا لتبادل السلع فقط، بل يعكس التفاعل الاجتماعي بين العناصر الاجتماعية التي يزورها العامة والخاصة والكبار والأطفال يوميا ويعكس من خلالها الوضع الاقتصادي للدولة ومستوى معيشة السكان.[1]

كما يمكن أيضا اعتبار الأسواق هيئات اقتصادية تحظى بسمة مشتركة متمثلة في تخصص مهني دقيق، وتركز جغرافي حيث تم تخصيص شارع معين لكل تجارة، ويشمل تركيز الحرفيين والتجار بالإضافة إلى النقابات المهنية التي تلعب دور الجمع فيما بينهم بحيث كلما كانت تنظيمات للأسواق زاد الاهتمام بالحركة التجارية.[2]

أ- لغة: يأخذ معاني كثيرة، قالي ابن سيده: السوق موضع البياعات وهي التي يتعامل فيها وتذكر وتؤنث والجمع أسواق،[3] قال تعالى: " وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي

---

[1]-جميلة مشرفي وبوغفالة ودان: "**الأسواق في بايلك الغرب خلال العهد العثماني (١٥١٩-١٨٣٠)**"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية التاريخية، مج ٨، ع١، جامعة معسكر، جوان ٢٠١٧، ص ١٢٧.

[2]-عبد القادر صحراوي: "**الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق،** "مجلة الحوار المتوسطي ع١، جامعة سيدي بلعباس، د س، ص ٨٣.

[3]-ابن منظور، **لسان العرب**، ج١، تح: نخبة من الأساتذة، عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، ص ٢١٥٤.

الْأَسْوَاقِ"،[1] والسّوق (بتشديد السين وفتحها)، ما يحمل من الحنطة والشعير، وتساوقت الإبل: تتابعت،[2] والسوق معروف بساق الإبل وغيرها يسوقها سُوقًا وسيأًقا وهو سائق وسواق،[3] وتسوَّق القوم (بتشديد الواو وفتحها) باعوا واشتروا،[4] وجاءت سويقة أي تجارة وهي تصغير السوق، وسميت بها لأن التجارة تُجلب إليها وتُساق المبيعات نحوها، وُيقال سَوقتُه حوُمتهُ.[5] فالسوق موضع تباع فيه الحاجات والسلع وغيرها، وسوق الحرب حومة قتالها، والسوق السوداء بيع البضائع والحاجات في ظروف خاصة كالحرب بأثمان، استغلالية تفوق أثمانها العادية.[6]

وعرف لاروس "Larousse" الصادر عن دائرة المعارف الفرنسية بأن السوق في اللغة يعني اسم ذكر: أصله اللاتيني كلمة: Marcatus وتعني أنها مكان معلوم، مكان عمومي موجود في الهواء الطلق أو يكون مغطى، أين يمكننا أن نشتري أو نبيع السلع.[7]

ب- اصطلاحا

كلمة السوق في الحقيقة: لا تعني موضعًا محدّدًا بحدود ثابتة، وإنما يقصد بها المواضع التي يتجمع فيها التجار والباعة وتقام فيها حوانيت للبيع والشراء على نحو متواصل، فالسوق قد يكون في عديد من الشوارع أو في الميدان أو في الأرياض قرب أبواب المدينة.[8]

---

[1]-القرآن الكريم، سورة الفرقآن، الآية ٧.

[2]-عاصم محمد رزق، **معجم مصطلحات للعمارة والفنون الإسلامية**، ط١، مكتبة مدبولي، (د.م)، ٢٠٠٠، ص ١٥٥.

[3]-ابن منظور، المصدر السابق، ص ٢١٥٤.

[4]-عاصم محمد رزق، المصدر السابق، ص ١٥٥.

[5]-ابن منظور، المصدر السابق، ص ٢١٥٤.

[6]-عاصم محمد رزق، المصدر السابق، ص ١٥٥.

[7]-Dictionnaire le petit Larousse illustré: Ed Larousse, France, 2009, p619.

[8]-كمال السيد أبو مصطفى، **تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ص ٢٩٦.

ويعرفه الاقتصادي الإنجليزي "جيفونز": لفظ السوق في الأصل يدل على مكان عام في مدينة يعرض فيه للبيع مواد المعيشة وغيرها من السلع، ثم اتسع معنى هذا اللفظ فأصبح يراد به أية جماعة من الناس تربطهم أعمال وثيقة، ويقومون بأعمال تجارية واسعة النطاق في السلعة من السلع.

كما عرفه الفرنسي "مارشال": في مؤلفه مبادئ الاقتصاد بأنه: "لا يقصد الاقتصاديون باصطلاح السوق، مكانا معينا تباع وتشتري فيه الأشياء، بل كل الإقليم الذي يكون فيه البائعون والمشترون على اتصال حر يؤدي إلى مساواة أثمان السلع التي من نوع واحد وبسهولة وبسرعة،[1] والسوق في المصطلح الأثري المعماري هو بناء يشتمل على فناء أوسط كبير تحيط به مجموعة من الحوانيت المطلة على الطريق، يباشر فيها التجار بيعهم وشراءهم،[2] فكان السوق في بدايته في المجتمع الإسلامي يقوم على شكل تجمع شبه مستقر في البوادي والقرى أو على طريق التجارة كمحطات للراحة ثم تطور ليصبح أماكن تجارية يقضي فيها الناس شؤونهم ويتبادلون بضاعتهم وبفضله نشأت الروابط والعلاقات الإنسانية، كما يعتبر السوق الهيكلة الأساسية لمدينة الجزائر،[3] ويعد المركز الحيوي للنشاط التجاري والاقتصادي.[4]

[1]–محمد جمال عبد المنعم، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي** ج١، ط١، دار الكتاب، لبنان، ج١، ص ٥١٧.

[2]–عاصم محمد رزق، المصدر السابق، ص ١٥٥.

[3]–زهية بن كردرة: **أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر**، دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ١٩٩٩/٢٠٠٠، ص ٢٠.

[4]–فاتح بلعمري، **الحياة الحضرية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال مصادر الرحالة**، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٣٠٣.

ثانيا: الأسواق

١-أسواق دار السلطان

كانت الجزائر مليئة بالأسواق أفضل من جميع البلدان الإفريقية وأعمر وأكثر تجار وأجود سلعة ومتاعا حتى سموها إسطنبول الصغرى.[١]

بحيث تقام الأسواق في يوم من أيام الأسبوع في كل القيادات والمدن التابعة لها بالبليدة وبوفاريك،[٢] بحيث وجدت بمدينة الجزائر ستة عشر حيا تجاريا ويتخلل هذه الأحياء حوالي خمسة وأربعون سوق،[٣] كانت الأسواق في مدينة الجزائر تتركز على شارعين رئيسيين: أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الواد، والآخر من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى.[٤]

١-١- أسواق مدينة الجزائر السفلى المنتشرة من بابا عزون[٥] إلى باب الواد[٦] وحولهما

أ- أسواق المهن والحرف اليدوية

من الأسواق الخاصة بالمهن والحرف اليدوية : سوق البرادعية،[٧] سوق الحاشية، سوق الحدادين، سوق الحلفاوين، سوق الخراطين،[٨] سوق الخياطين، سوق الذكير،[١] سوق

---

[١]-مولاي بالحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ج١، شركة وطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١، ص ٥٧.

[٢]-أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ٣٤١.

[٣]-حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ١٩٤.

[٤]-ناصر الدين سعيدوني والمهدي أبو عبدلي، المرجع السابق، ص ٧١.

[٥]-بابا عزون: وهو أحد وأهم شوارع المدينة، ويلتقي مع شارع باب الواد عند مدخل قصر الحاكم المسمى بالجنينة، أنظر: بدر الدين بالقاضي، مصطفى بن حموش: **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١٧٧.

[٦]-باب الواد: يطلق على المنطقة التي تحاذي باب الوادي اسم "حومة" أو ناحية باب الوادي تسمى بـ: دار النحاس، نفسه، ص ١٢٥.

[٧]-البرادعيون: الذين يصنعون البرادع، أنظر: **صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي ١٥١٤-١٨٣٠**، دار هومة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٣٣٨.

[٨]-الخراطين: الذين يخرطون الخشب، نفسه، ص ٣٣٨.

الرقاعين، سوق السراجين، سوق السمارين،[٢] سوق الشبارلية، سوق الصفارين (النحاسين)، سوق الطماحين، سوق القبابطية، سوق القداقجية.[٣]

ب- أسواق السلع والمواد الغذائية[٤]

من بين الأسواق المنتشرة التي تخص السلع والمواد الغذائية نجد منها: سوق الخضارين، سوق الدلالة،[٥] سوق الزرع أو رحبة الشعير، سوق السمن،[٦] سوق العطارين، سوق الفكاهين، سوق القبائل،[٧] السوق الكبير، سوق الكتان، سوق الملاحين، سوق رحبة الفحم.[٨]

١-٢- أسواق وسط المدينة

أ- أسواق المهن والحرف اليدوية

من الأسواق التي كان لها دور كبير في الحركة الاقتصادية : سوق الشمع، سوق الفحم، سوق الحرارية،[٩] سوق اللجمات، سوق الحديد، سوق الغزل، سوق الشقماقجية،[١٠]

---

[١]-الذكير: يقع في زنقة الحوا، أنظر: زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص ١٤٢.

[٢]-السماريون: هم من يصنعون حذوات الجياد والبغال، وكذلك يعالجون الحيوانات المريضة باستعمال النار على الأعضاء المعينة، أنظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص ٣٣٨.

[٣]-القداقجية: صانع الخشب الموجه لصناعة الأسلحة "القنداق"، أنظر: عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، ١٧٠٠-١٨٣٠م**، مقارنة اجتماعية-اقتصادية ج١، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠/٢٠٠١م، ص٤٧٦

[٤]-عبد الله بن محمد شويهد: **قانون أسواق مدينة الجزائر، ١٦٩٥-١٧٠٥م**، تح: ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٣٠.

[٥]-سوق الدلالة: هي من المهن المربحة "عويشة دلالة"، الذين يبيعون الملابس سواء كانت جديدة أو قديمة، أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٣١٧.

[٦]-سوق السمن: الواقع بالقرب من الشبارلية ويتصل بشارع الديوان، أنظر المزيد: عبد الله بن محمد شويهد: المصدر السابق، ص١٣٢.

[٧]- سوق القبائل: يقع بين رحبة الشعير ومخزن الزرع في الجانب الأيمن لمدخل بابا عزون، نفسه، ص ٩٥.

[٨]-عبد الله بن محمد شويهد، نفسه، ص ٣٠.

[٩]-**الحرارية**: ناسج الحرير وبائعه، أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٤٧٥.

[١٠]- **الشقماقجية**: صانع الأسلحة وبائعها، أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٤٧٥.

سوق الخرازين،[1] سوق الصباغين،[2] سوق زنقة النحاس، سوق المقايسية،[3] سوق القزازين، سوق البشماقية.[4]

ب- أسواق السلع والمواد الغذائية

ومن أسواق السلع والمواد الغذائية هي كمايلي: سوق اللوح، سوق المسمن، دار اللحم،[5] سوق الخضارين، رحبة الزرع، سوق الدخان، سوق الحواتين،[6] سوق البحر.[7]

٢- أسواق بايلك التيطري

يقام فيه أسواق عدة منها أسواق العذاورة وأولاد مختار، أولاد عنان وأهمها سوق الربايع الواقعة جنوب المدية،[8] كان سوق مدينة المدية يعقد كل يوم جمعة وتحضره الكثير من الأعراش والقبائل وكان السوق يعرف باسم اليوم الذي يعقد فيه أو القبيلة التي ينعقد فيها، من سوق الاثنين الذي تعقده قبيلة زناخرة في قصر البخاري وسوق الأحد بسور الغزلان الذي يقصده كل القبائل قيادة ديرة وسوق الثلاثاء الذي كان يعقد من طرف قبيلة دوايرة وفي الأخير سوق الأحد الذي تعقده قبيلة ربايعة.[9]

---

[1]- **الخرازين:** الذين يصنعون أحذية الرجال، أنظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص ٣٣٨.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٧١.

[3]- **المقايسية:** صانع الحلي من مادة القرن، أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٤٧٦.

[4]- عبد الله بن محمد شويهد، المصدر السابق، ص ٣١.

[5]- سوق دار اللحم: وسميت بدار "النخلة"، تعد من أشهر الدور التي أقام بها اليهود، وتتخذ كمعلم لتحديد موقع الكثير من الملكيات مثل المحلات المجاورة لها، أنظر: نجوى طوبال، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر، (١٧٠٠-١٨٣٠)، الهجرات وأماكن**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ٢، ص ١٠.

[6]- **الحواتين:** بائع السمك، أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٤٧٥.

[7]- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص ٣١.

[8]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائر وفعالياته**، المرجع السابق، ص ٣٤١.

[9]- فايزة بوشيبة، **بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي، ١٦٦٢-١٨٣٠م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، ص ٦٧.

٣-أسواق بايلك الغرب

كما يوجد أسواق في بايلك الغرب الجزائري (وهران) منها: سوق الجعفرة في سعيدة، وأولاد عياد وأبناء الأكراد في الشلف، وأبناء الشريف في ثنية الحد، ولكن أهمهم سوق الجعفرة وسوق اللوحة قرب تيارت التي تعتبر من الأسواق الأسبوعية.[١]

ويضاف إلى هاته الأسواق سوق كان يقام في مخيم كل خميس بمنطقة الهيرة على الطريق الرابط بين معسكر ومستغانم،[٢] وتم بيع عدد كبير من الماشية والحبوب والزيوت والعديد من المنسوجات الدولة في هذا السوق،[٣] وكذلك سوق بني راشد، الذي يقام أيام السبت عند بوابة القلعة، كما تم اختيار يوم السبت على مدار الأيام الأخرى، يرجع إلى حقيقة أن صاحب القلعة يخشى دخول اليهود إلى قلعته واستيطانهم بها،[٤] كما نجد سوق أجادير في تلمسان، حيث تباع فيه سلع وبضائع مختلفة يوميا، بالإضافة إلى سوق يومي أخر يسمى المنشار الجلدي.[٥]

كما اشتهرت منطقة القبائل بالعديد من الأسواق التي أقيمت في جميع قراها التي قدرت في بداية الاحتلال بثمانية وستين سوقا، منها خمسة وخمسون سوقا في قبائل الغرب، ومن أهم الأسواق هناك التي تقع في منطقة بغلية وسوق وادي الدفلى.

أما قبائل جرجرة المترددة فكانوا يرسلون المفاوضون إلى مدينة الجزائر من أجل الحصول على تصريح من أغا للسفر إلى الأسواق وذلك بعد دفع غرامة.[٦]

---

[١]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعاليته**، المرجع السابق، ص ٣٤١.

[٢]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

[٣]- حسن الوزان، وصف إفريقيا، ج٢، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، العرب الإسلامي، ط٢، لبنان، ١٩٨٣، ص ٢٦-٢٧.

[٤]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ٠٢.

[٥]- يحى ابن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، ج١، تح: عبد الحميد حاجيات، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٣٧.

[٦]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعاليته**، المرجع السابق، ص ٣٤٢.

٤- بايلك الشرق

اشتهرت مدينة قسنطينة كغيرها من المدن الإسلامية بأسواقها ومجالاتها، وعن ذلك يقول البكري:... فيها أسواق شاملة ومحلات تجارية مربحة،[١] مما يوحي بأن المدينة كانت مليئة بالعديد من الأسواق المنظمة حسب المصانع والحرف اليدوية، ونجد أن حسن الوزان يؤيد هذا القول بقوله: "أسواق المدينة عديدة ومنسقة جيدا، وأن كل التجار فيها منفصلين عن بعضهم البعض،. .. وهناك عدد كبير من التجار"[٢]، حيث تتوزع أسواق قسنطينة على طول الشارع الرئيسي بين باب الواد وباب القنطرة كما تحتوي على عدة أسواق منها أولاد عبد النور، سوق الحراكتا، سوق سقنية، سوق تلاغمة وأهمها سوق وادي العثمانية السنوي بالقرب من قسنطينة.[٣]

بعضها متخصص مثلا في سوق العطارين وسوق السراج،[٤] أما غير المتخصص مثل: التجار السوق، وسوق الظهيرة، وسوق الجمعة[٥].

أما فيما يتعلق بالسوق السنوي، فنجد سوق سطيف، سوق تبسة، سوق فرجيوة وهو سوق خارج بجاية يقام كل خميس، وأسواق جيجل بما في ذلك سوق الاثنين في تكسانا وسوق الخميس بالشقفة والسوق بني أدار بالجمعة وسوق سيدي خليفة بالسبت، وسوق بني غوفال بالأحد.[٦]

---

[١]-أبو عبيد الله البكري، **المسالك والممالك**، ج٢، حققه: أدريان فان ليوفن وأندري فبري، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢، ص ٧٢٩.

[٢]-حسن الوزان، المصدر السابق، ص ٥٦.

[٣]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعاليته**، المرجع السابق، ص ٣٤١.

[٤]-عبد القادر دحدوح، **مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، دراسة عمرانية أثرية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٢٥٢.

[٥]- عبد القادر دحدوح، **أسواق مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة دراسات في آثار الوطن العربي**، حلقة ١٠، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص ٦٣٠.

[٦]- أسمهان العريبي، المرجع السابق، ص ص٢٣٣-٢٣٤.

كما ارتبطت هذه الأسواق بالمرافق العامة من حمامات وعيون وأفران وخاصة الفنادق التي يتوجه إليها المسافرون ويحط بها التجار رحالهم.[1]

ثالثا: المرافق العامة[2]

١- الفنادق

جمع فندق، أي متجر توجد به منازل عادة ما تكون على الأرض وفي أسفلها إسطبلات،[3] وهي منشآت ذات طابع اقتصادي وتجاري اشتملت على فناء أو عدة أفنية أو مخازن للبضاعة أو عدد من الغرف ينزل بها التجار والمسافرين الذين يتوقفون بمدينة الجزائر.[4]

وعادة ما تكون الفنادق أماكن الاجتماع وتبادل البضائع وعقد الصفقات ومن أهمها فندق ابن تركية خارج باب الوادي، وفندق الروز وفندق القهوة الكبير وفندق ابن الرزقي،[5]وفندق الزيت وفندق الشماعين وكان على رأس هذه الفنادق قائد أو أمين يسيرها،[6] وقد كان للفنادق دور هاما في الحياة الاقتصادية حيث كان يتم استقبال التجار والمنتوجات وكان تمركز هاته الفنادق في المدينة لتسهيل عملية استقبال التجار والبضائع والتي كان بقربها محلات مختلفة ومتعددة، حيث وجد في مدينة تلمسان فندقان مخصصان لتجارة

---

[1]- عبد الله بن حمد الشويهد، المصدر السابق، ص٣٢

[2]- أنظر إلى الشكل (٠٢).

[3]- نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٤٦.

[4]- أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٩٢.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٧٢.

[6]- أحمد سلطاني، **الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية**، مجلة الحوار المتوسطي، ع٧، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٣١٨.

الجنوبين والبنادقة، وكذلك الفندق الحديدي لمدينة معسكر،[1] وفي مدينة الجزائر نجد الفندق الواقع أسفل جامع حسن باشا الذي كانت تمارس فيه نشاطات تجارية أشتمل على ثلاثة عشر حانوتا أما الفندق الصغير فقد ضم ستة حوانيت[2] وخصصت بعض الفنادق لأغراض محددة كفندق المكاويين الذي كان مخصصا لإقامة الحجيج الذي يتوقفون بمدينة الجزائر أثناء رحلتهم إلى البقاع المقدسة.

- قائمة الفنادق داخل المدينة وخارجها

فندق بابن عزون، فندق باب الوادي، فندق البايلك، فندق بن تركية خارج المدينة، فندق الجديد، فندق الذهب، فندق السوق الجديد، فندق العسل،[3] فندق المحتسب، فندق سوق الجديد، فندق القهوة الكبيرة وسط المدينة، فندق الزيت، فندق (حي) لالاهم ناحية باب الوادي، فندق يكي الناحية الشرقية، فندق الدروج وسط المدينة،[4] فندق العزازة ناحية باب عزون.[5]

٢- الحوانيت التجارية

المقصود بالحانوت هو محلات التجار وورش المصنعين،[6] التي تشكل أساس الأنشطة الاقتصادية في الأسواق والأحياء التجارية، كما احتوت الجزائر على نمطين من الحوانيت، نوع منها يختص في حرفة معينة أو صنعة معينة وتتواجد في الأسواق المتخصصة، والنوع الآخر يبيع كل شيء أو يختص في بيع المواد الغذائية وغالبا ما تكون

---

[1]- فتيحة الواليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري**، خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، ١٩٩٣/١٩٩٤، ص ١٥٣.

[2]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٢٧١.

[3]- نفسه، ص ٢٧٢-٢٧٣.

[4]- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص ٣٣.

[5]- نفسه، ص ٣٢.

[6]-هاينريش فون مالتسان: **ثلاثة سنوات في غربي شمال إفريقيا**، ج١، تر: أبو العيد دودو، ط١، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١٢٠.

منتشرة في أرجاء المدينة[1]، وكان للجزائر الكثير من الدكاكين أي الحوانيت،[2] في الربع الأخير من القرن السادس عشر تضم حوالي ٢٠٠٠ متجر موزعة على ستين سوقا صغيرا وكبيرا، وذلك فضلا على تجمعات تجارية جوارية أصغر حجما وجدت خارج الفضاء المخصص للأسواق، عرف بعضها "بالسويقة" وبعضها "بالحوانيت" والهدف منها هو تلبية حاجات السكان دون شقاء،[3] أما بالنسبة لدكاكين التجار من الأهالي كانت صغيرة وتافهة ولا تحتوي على سلع متنوعة، ولا تلفت الأنظار إلا بشكلها... وهذه الدكاكين عبارة عن ثقوب مربعة، تغلق ليلا بباب خشبي مهترئ، ولا نستثني إلا الدكاكين الواقعة في شارع باب الديوان، لأن بضاعتها متنوعة ومنظمة حسب أذواق أصحابها، الذين هم في الغالب من الكراغلة وحضر وأثرياء في أغلب الأحيان.[4]

٣- الحمامات

هو مكان للاستحمام والاغتسال بالماء داخل صالات مجهزة، وكلمة حمامات هي كلمة مشتقة من كلمة إغريقية "ترموس" التي تعني الساخن،[5] التي كان لها انتشارا واسعا في الجزائر والمتواجدة في معظم أحياء المدينة وتعد من الأماكن العامة التي يقصدها النساء والرجال على حد السواء، وتميزت ببناياتها الواسعة والكبيرة والنظيفة والمضاءة في السقوف إضافة إلى وجود غرف خارجية توضع فيها ثياب الزبون، وتوفرت الحمامات على خدم

[1]-أحمد سلطاني، المرجع السابق، ص ٣١٤.

[2]-نورالدين عبد القادر، المرجع السابق، ص ١٤٥.

[3]-أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٩١-١٩٢.

[4]- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص ص ١٨١-١٨٢.

[5]- سليمة موساوي عربية، **الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني**، رسالة ماجستير في علم الآثار، جامعة الجزائر، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ٢.

يحرصون على راحة الزبون وتلبية حاجياته[1]، أما بخصوص أماكن تواجدها كانت تتم في القصور والديار الكبيرة.

وتختلف من قصر إلى آخر ومن بين بعض الحمامات القصور نجد حمام قصر خدوج، وحمام دار عزيزة[2].

وكان للحمامات أغراض اجتماعية لأنه مقصد عامة الناس وبالأخص النساء، حيث كانت ملتقى الذي يتنافس فيه الأعمال منها التجارية وحكي في الأمور المتعلقة بالأسرة بين الأصدقاء كما أنها تعالج فيها أمور الزواج،[43] وكذلك كان لها دورا هاما في علاج الكثير من الأمراض وذلك عن طريق بعض رجال الدين الذين يتواجدون في حمام خصيصا للعلاج ومن بين الحمامات المشهورة نجد: حمام القصبة، حمام قايد موسى، حمام باب الواد[5].

٤- المقاهي

عرفت الجزائر عدد كبير من المقاهي التي عرف عددها في بداية احتلال بستين مقهى،[6] التي اشتهرت بانتشارها في الجزائر خاصة في الأماكن القريبة من الميناء وكانت تكتظ أحيانا بالزوار، وكان هناك يتم تبادل الأحاديث وشرب القهوة وكذلك عقد الصفقات التجارية وتبادل البضائع بين التجار، كما أنه المكان الذي يقصده الأجانب للتعرف على عادات وتقاليد العرب وتعلم لغة السكان،[7] بحيث كانوا يتوافدون عليها في الصباح الباكر لتبادل أطراف الحديث وشرب القهوة بينما في الليل يسمعون الموسيقى والأغاني العربية،[8]

---

[1]- وليام سبنسر، المصدر السابق، ص ص ١١٤-١١٥.

[2]- محمد طيب عقاب، **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ص ٨٦-٨٧

[3]- وليام سبنسر، المصدر السابق، ص ٩٩.

[4]- أبو العيد دودو، **الجزئر في مؤلفات الرحالين الألمان، ١٨٣٠-١٨٥٥**، ش.و.ن.ت، الجزائر، ١٩٧٥، ص ١٤.

[5]- ناصر الدين ابراهيم، **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، الأبيار، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١٧٧.

[6]- أرزقي شويتام، **مجتمع جزائري وفعالياته**، المرجع السابق، ص ص ٣٣٦-٣٣٧.

[7]- أحمد سلطاني، المرجع السابق، ص ٣١٨.

[8]- أبو العيد دود، المرجع السابق، ص ١٥.

وأهم ما يميز هذه المقاهي طريقة الجلوس حيث أن الأتراك يجلسون على مقاعد، بينما كان الأجانب والأهالي يجلسون على حصائر مفروشة.[1]

رابعا: مؤطرو الأسواق

١- المحتسب

هو خليفة الباشا ويعمل كأحد الموظفين الإداريين إلى جانب القاضي وشيخ البلد وضابط الإنكشارية واختصاصه في شؤون الأسواق وتحديد الأسعار، كما يشاركه القاضي أحيانا،[2] كما يعرف أيضا باسم وكيل السوق[3] وتعتبر وظيفة المحتسب من الوظائف الدينية التي ارتبطت بمهامه بالحسبة[4] حيث قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾،[5] فحين استمد المحتسب وظيفته من التقاليد الموروثة عن الحكام الأتراك بالجزائر من العهود الإسلامية بحيث اشتملت سلطته على كل ما يباع من مأكل ومشرب مصنوع وملبوس ومشروب.[6]

فالمحتسب هو بمثابة الناطق الرسمي للقاضي والحارس والمسؤول عن السير الحسن للمدينة على مستوى المادي والأخلاقي ومن مهامه مراقبة المكاييل والموازين والنشاط التجاري والحرفي والتأكد من جودة البضائع وتقييد الأسعار، كما أنه يجوب الشوارع حيث تقام الأسواق وكذلك تنظيم الأسواق من خلال ترتيبه للصناع.[7]

كما أنه كان في الغالب ما يتجول في الأسواق وهو حامل الميزان لمعاينة نوعية وكمية المعروضات في الأسواق والتأكد من عدم تحايل التجار وعدم التلاعب بالأسعار

---

[1]- أحمد سلطاني، المرجع السابق، ص ٣١٨.

[2]-موسى لقبال: **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها**، الجزائر، ١٩٧١، ص ٨٦.

[3]-عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص ٤٤.

[4]-عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ١٠٦.

[5]-سورة آل عمران: الآية ١٠٤.

[6]-حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ١٨٧.

[7]-عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ١٠٧.

ويأخذ مقابل عمله نسبة معينة من ثمن البضائع التي تدخل السوق،[1] كما أنه يراقب نوعية وجودة المنتوجات والسلع المعروضة في الدكاكين والأسواق ويحارب المضاربة في الأسعار والموظفين في الكيل والميزان،[2] كما أسهم المحتسب في تسعير بضائع معينة كالمواد التي كانت من احتكار الدولة مثل: الزيت والصابون ومراقبة جودة الخبز ومعاقبة المخلين بالنظام بالجلد على الفور ويسهر على المصلحة العامة لسكان المدينة كصيانة الشوارع ويحضر على الحمالين حمل الأثقال، وله صلاحيات الأمر بتدمير البنايات القديمة والسهر على إنارة المدينة،[3] وفي أغلب الأحيان يقع اتفاق بين أمين الأمناء والمحتسب حول تحديد أثمان السلع في السوق كأعلى أن يكون رطل السمن بثمانين درهما.[4]

إلا أن أهمية المحتسب في مراقبة الأسواق من تدليس والغش مثل: بيع خبز ناقص الوزن وخلط العسل الجيد بالرديء، والزيت القديم بالجديد، ومزج اللبن بالماء.[5]

٢- أمين الأمناء

يعد من كبراء الأمناء يرجع إليه أمناء الحرف والطوائف كما يختاره الديوان من بين أقدم الأمناء إلا أن تم تحويله إلى موظف رسمي عندما أوكل له الباشا (الداي) صلاحية مراقبة الأوزان والأطوال وتحديد أسعار المواد في الأسواق،[6] بحيث ظهر هذا المصطلح في الجزائر قبل ١٦٠٨ واستمر إلى غاية القرن ١٨، فكان بمثابة كاتب الداي الخاص فهو يحظى بمكانة خاصة من صلاحيات ومسؤوليات تتمثل مهمته في مراقبة الأسواق وكل ما

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ١٩.

[2]-حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من ١٦٥٩ إلى ١٨٣٠م**، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٧م، ص ٢٠٣.

[3]-عاشئة غطاس، المرجع السابق، ص ص ١٠٨-١٠٩.

[4]-حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ١٨٧.

[5]-كما أبو مصطفى: **جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي**، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٧٢.

[6]-عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص ٤٤.

يتعلق بالمكاييل، كما يعتبر المسؤول عن سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي والنظام الضريبي فهو بمكانة السلطة المشرفة على الجماعات الحرفية،[1] فهو المنسق والمكلف على محورين يعمل على مساعدة شيخ البلد في تحصيل وعلاقته الوطيدة مع الداي،[2] فهو يشبه المحتسب يهتم بما يعرض في السوق ويتشاور مع موظفي الديوان، ويستمع إلى اقتراحات وملاحظات وكلاء المهن وأمناء الحرف كما أنه يعوض المحتسب في حالة غيابه ويحرص على تطبيق أحكام المجلس الشرعي مثل: الأسعار ومقدار المكوس والرسوم، ويشرف على تسجيل ما يتم في هذا الخصوص،[3] وعادة ما كان يورث هذا المنصب في الجزائر من عائلة ابن الشويهد [4]حيث تقلدت هذا المنصب أكثر من نصف قرن[5].

٣- شيخ البلد:

المشرف على السكان، والنقابات المهنية يمثل إداة وصل بين رؤساء هذه الطوائف ليعالج قضايا، ويلبي احتياجاتهم، وفي المقابل يستلم الضرائب والرسوم من الأمناء كل شهرين لوضعها في الخزينة العامة وبمثابة أداء وصل بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية وبين سلطات الإيالة.[6]

---

[1]-عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص ١٨١-١٨٢.

[2]-حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ١٨٨.

[3]-عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص ١٧.

[4]- **عائلة بن الشويهد:** هي عائلة غنية ذات نفوذ ومكانة اجتماعية متميزة بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية فتولى العديد من أفراد عائلة الشويهد أعمال التجارة وتولى بعضهم متولى السوق أو منصب أمين الأمناء المكلف بالإشراف على شؤون الأسواق أنظر: صورية متاجر، **بنو ميزاب والأنشطة التجارية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء مخطط قانون الأسواق**" مجلة أنثروبولوجيا الأديان، ع٠١، مج١٦، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٩٩

[5] - جميلة مشرفي، **الأسواق في بايلك الغرب خلال فترة الدايات "١٦٧١-١٨٣٠م)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ الحوض الغربي للمتوسط تاريخ وحضارة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، ٢٠١٨/٢٠١٧، ص ٨٧.

[6]-حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ص ١٨٦-١٨٧.

ومن مهامه السهر على الجانب الأخلاقي ومعاقبة المستهترين، ومن صلاحياته في الجانب الاقتصادي مراقبة الحرف والصنائع وجباية الضرائب من أصحاب الجماعات الحرفية مرة كل شهرين، كما يقوم بالفصل في القضايا والنزاعات، وعرف مساعد الشيخ البلد بـ: الشاوش، وهو بمثابة الكاتب العام ويختار من عالم الأسواق أو خارجه.[1]

ونجد أيضا مساعده يدعى المجلس البلدي، وكان مقر شيخ البلد قريب من أهل الصنائع والحرف حتى يلاحظ ما يجري في الأسواق بحيث كان له مكتب خاص به وتعتبر علاقته مع الداي علاقة مباشرة لا وسيط بينهما فهو يعد همزة وصل بين سكان المدينة والسلطة وكانت مصالح المدينة تحت إشرافه مثل نظافة المدينة وصيانة الطرقات ويخضع له جميع الموظفين، كالقائد عيون وقائد الشوارع وقائد زوبية أو الزبل،[2] ومن مهام هذا الأخير فهو بمثابة ضابط شرطة العمران ويشترط أن يكون من العنصر التركي ويساعده فريق يتكون من ثلاثين شخصا مكلفون بمهمة النظافة، فكان قائد الزبل يرصد كل شخص لا يحترم إجراءات النظافة مثل رمي الأوساخ في الأماكن العمومية فيطبق عليه عقوبة بالجلد أو دفع غرامة.[3]

المبحث الثاني: نظام تسيير الأسواق

أولا: المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق[4]

تكمن أهمية السوق في كونه ملتقى التجار والحرفيين، ومنه يحصل السكان على تلبية متطلباتهم وفق منظور الشريعة العمرانية الإسلامية.

كانت الأسواق تشغل أهم شوارع المدينة والأكثر جاذبية للسكان وهي تتخذ النمط الطولي الذي يتفرع في بعض الأحيان والذي يبدأ من وسط المدينة–عند المسجد الجامع–

[1]–عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٩٨.

[2]–نفسه، ص ٩٩.

[3]–حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ٩٩.

[4]–أنظر إلى الشكل رقم (٠١).

ويمتد بالمحاور الرئيسية التي تتجه نحو مداخل ومخارج المدينة،[1] ومع الوقت اتسعت السوق وكبرت لتحتل مركز المدينة وشوارعها الرئيسة، كانت هاته الأسواق تشكل ضرر والقلق للأحياء السكنية بما فيها من روائح وحركة كبيرة ودخان وضوضاء ومع ذلك مقابلة الحوانيت لأبواب الدور والمساكن، ومن هذا المبدأ كان تخطيط المدينة غالبا ما يراعي لهذا الجانب، ويبعد الأحياء عن الأسواق.[2] حيث كانت الأسواق عبارة عن حوانيت متجاورة تم بناؤها على طول أحد الشوارع أو عند ملتقى الطرق وبذلك فقد نشأت العديد من الأسواق بطريقة عفوية الناتجة عن تحول الشوارع تدريجيا إلى شوارع يسيطر عليها الطابع التجاري.[3]

تدل وضعية الأسواق والأحياء الصناعية على طبوغرافية المدينة التي نشأت وفق معايير عمرانية موضوعية تحكمت في تخطيطها في نقاط معينة من المدنية، وفق لمبدأ لا ضرر ولا أضرار الذي كان محترما في فن البناء الإسلامي الذي يشرع لذلك قوانين عمرانية موحدة،[4] فنظمت الأسواق وفق مبدأ الفصل على ثلاثة أسس، فالأول في (فكل حرفي متخصص ينتمي إلى طائفة حرفته)، والثاني طبوغرافي (جميع الحرفيين المنتميين إلى نفس الطائفة يجتمعون معا في نفس المنطقة)، والثالث طائفي (جميع الحرفيين المنتميين إلى طائفة حرفية واحدة وبالتالي إلى سوق واحدة ينتمون أيضا إلى جماعة واحدة).[5]

ثانيا: أنظمة التعامل التجاري بالأسواق

كانت الأنشطة التجارية في العهد العثماني تخضع لرقابة صارمة من طرف البايلك، حيث أوكلت مهام تنظيم الرقابة على الأسواق للمحتسب أو أمين الحسبة الذي تقع على

---

[1]- جميلة مشرفي، المرجع السابق، ص ٩٠.

[2]- صالح بن علي، **المدينة العربية الإسلامية: أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية**، ط١، نهال للتصميم والطباعة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤، ص ص ٦٥-٦٦.

[3]- أندريه ريمون، **المدن العربية في العصر العثماني**، تر: لطيف فرج، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٨١.

[4]- زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص ١٠٣.

[5]- أندري ريمون، المصدر السابق، ص ١٨١.

عاتقه مسؤولية مراقبة النشاط التجاري من خلال التأكد المكاييل والموازين وجودة البضائع وضمان استقرار الأسعار ومعاقبة المخالفين بالجلد،[1] لكل من لا يراعي الأسعار ويراقبون أصحاب الدكاكين لكي لا يكون تدليس في البضائع وهو كتمان عيب البضاعة وإخفاؤه عن المشتري مثل: شوب اللبن بالماء أي خلطه به كالتطفيف وهو التنقيص في الكيل والوزن.[2]

١- الموازين

يتكون الرطل الجزائري من أونس[3] (أوقية)[4] وكل أوقية تنقسم إلى ثمانية أقسام تساوية وكل قسم من هاته الأقسام الثمانية ينقسم إلى عشرين قسما وبهذا الوزن تابع المعادن الثمينة كاللؤلؤ والأحجار الكريمة والمسك والمرجان والشاي والأفيون ومختلف أنواع العطور.[5]

ويوجد ثلاثة عشر صنف من القناطير في الجزائر، يساوي القنطار العادي مائة رطل[6] جزائري ويذكر بأنه يعادل ٥١ كليوغرام وتوزن به جميع الأشياء باستثناء مايلي:[7]

يزن القنطار ١١٠ رطلا يستعمل في وزن القطن الممزوج بالصوف والعنب الجديد مما يعادل بـ ٥٩,٤٠ كلغ.[8]

كما يزن قنطار ١٥٠ رطلا يساوي ٥٠ كيلوغرام وبه يوزن القطن الخام[9] والحديد.[10]

---

[1]- أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٩٤.

[2]- نورالدين عبد القادر، المرجع السابق، ص ١٤٨.

[3]- أونس: وحدة وزنية تساوي ٢٨,٣٠ غراما، أنظر: وليام شالر، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

[4]- أوقية: مثقال قديم وزنه ٣٨,٣٥ غرام، أنظر: ناصر الدين السعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

[5]- وليام شالر، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

[6]- الرطل الجزائري أكبر من الرطل الأوروبي وهو يساوي حوالي كيلوغرام، أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ٣٢.

[7]- وليام شالر، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

[8]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

[9]- وليام شالر، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

[10]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

والرطل المستعمل في وزن العسل والتين والعنب والتمر والزبدة والصابون يعادل ٢٧ أوقية أو ٧٤٥ جرام والحرير الخام يوزن برطل يتكون من ١٦ أوقية، كما وجد وزن إضافي في مقداره نصف أوقية لكل رطل.[١]

أما الرطل المستخدم في وزن الشاي والشكولاتة فهو يساوي ١٤ أوقية أي ٠,٤٧٥ كلغ، وتباع القهوة بالفرشى الافتراضية التي تعادل ٥ بدقة شبك أو ٤٠ موزونة.[٢]

٢- المكاييل

يكيل القمح والشعير والملح بصاع وثلاثة أرباع وهذا المكيال يساوي اليوشل الانجليزي أو ٣٦ لتر ١/٣.[٣]

كما يذكر ناصر الدين سعيدوني يكيل كل من القمح والشعير بالطفز La fisi الذي يتجزأ إلى ١٦ قيسة (Mesure) والذي يعادل ٩,٣٠ هيكتولتر[٤] أما مكيال السوائل بالنسبة للزيت يسمى "القلة" والقلة تساوي أربع جالونات إنجليزية أو ١٨ لتر ١/٦.[٥]

ويقاس الزيت بالجرة (Jarre) وتساوي كل ٤ جرار في الجزائر العاصمة ٦٣,٥٠ لتر أما في عنابة فتعادل ١٠ جرار ٦٣,٥٠ لتر.[٦]

٣- وحدات قياس الطول

يوجد بالجزائر مقياسان للطول أحدهما "بيك" أي الذراع وبيك التركي أي الذراع التركي، يستعمل لبيع جميع الأقمشة المصنوعة من الصوف، والأقمشة المطرزة بالذهب والفضة .[١]

---

[١]-وليام شالر، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

[٢]-ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

[٣]-وليام شالر، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

[٤]-ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ٢٨٤.

[٥]-وليام شالر، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

[٦]-ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ٢٨٤

أمـا الـذراع العربـي فيسـتعمل لقيـاس الأقمشـة القطنيـة والحبـال والـدونتيلا الذهبيـة والفضية، ويعادل ١٦/٧ ذراع أو ٠,٥٢ متر.[٢]

جدول الموازين[٣]

أنواعها	ما يعادلها	استعمالها
القيراط	٢٠٧,٠ غ	للماس
المثقال	٦٩٩,٤ غ	للذهب
الرطل الفضي	٤٣٥,٧٩٧غ أو ٥٠٠٠غ	الفضة والجواهر
الرطل العطاري	٠,٨٠,٤٤٦ غ أو ٨٨٠,٥٠٦غ أو ٥٣٠ غ	للسلع والبضائع التمر والفواكه رطل الزيت ٢٧ أوقية، رطل الشاي ١٤ أوقية
الرطل الخضاري	٣٤٠,٦١٤ أو ٤٣٥,٦٣٩غ أو ٥٤٠غ أو ١,٥١٠غ	للخضر والفواكه واللحوم والخبز
القنطار الكبير	٥١٠,٩٢١غ	للزبدة والتمور والزيت والصابون
القنطار العطاري	٦٠٨,٤٥ كلغ	
القنطار الخضاري	٤٣٤,٦٠ كلغ	
القنطار الكبير	١٥١,٦٢ كلغ	للأوزان الثقيلة، تختلف من كان لآخر، فقنطار مدينة الجزائر يساوي ١٣٠-١٣٣ رطل مرسيلي وقنطار مدينة عنابة يساوي ١٢٠ كغ مرسيلي

[١]-وليام شالر، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

[٢]-ناصر الدين سيعدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ٢٨٤.

[٣]- نفسه، ص ٢٩٢.

جدول المكاييل والمقاييس[1]

أنواعها	ما يعادلها	استعمالها
المد	٠٧٥,٠	
القلة	٦٦,١٦ أو ١٧,١٨ل ١٢ل إلى ١٨ ل	للزيت وتنقسم إلى النصف، الربع، الثمن
الصاع	٦٠ل حوالي ٨٠,٨٤ل	ينقسم إلى النصف، الربع، الثمن
القفيز أو القيسة	٣٠٠كلغ	ينقسم إلى النصف، الربع، الثمن
الأطول		
الذراع التركي	٠٧٠,٠م أو ٠,٠٦٣٦؟	للأقمشة الحريرية والكتانية والأشياء المطرزة ينقسم إلى ثمانية أرباع
الذراع العربي	٥٢٠,٠م أو ٤٨٠,٠ أو ٠,٥٦٠	للأقمشة القطنية والحبال
الذراع القياسي أو الذراع التركي المستعمل	٦٣٣,٠ أو ٦٤٠,٠م	يستعمله أصحاب الدكاكين

[1]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ٢٩٢–٢٩٣.

ثالثا: الرقابة الداخلية للأسواق

١- النظام الضريبي وأنواعه

يشكل النظام الضريبي في الفقه الإسلامي إلتزاما دنيويا من النوع المادي، جعله القرآن الكريم من الواجبات الإسلامية التي يخضع لها المسلمون تحت ما يسمى بالزكاة، ويوجد هناك رسوم أخرى في النظام الضريبي التقليدي التابعة شريعتنا الإسلامية، ويتم اللجوء إلى هذه الأنواع من الجبايات لتلبية خزينة الدولة.[١]

كما كان لرسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية دورا في تحصيلها بالإضافة إلى حقوق الديوانية التي تفرض على البضائع المصدرة والمستوردة.

إلا أن أصبح النظام الضريبي المصدر الأول والمورد الرئيسي لدخل الدولة، كما أنها عرفت بالتنوع وهذا من أجل سد حاجيات ونفقات الدولة المختلفة،[٢] كما أشار قانون الأسواق مدينة الجزائر على اتفاق جماعة الحرفيين بمدينة الجزائر سعيا لتنظيم استخلاص الرسوم إلى المخزنجي، من أجل تجنب الخلل والتلاعب على أن يعين في كل سوق شخص يتولى جمع ودفع مستحقات الرسوم،[٣] إلا أن ما يميز النظام الضريبي هو عدم الدقة في التسمية حيث لم تكن الضرائب معروفة بأسماء خاصة باستثناء بعضها وأطلقت عليها عبارة المغرم دلالة على الضرائب بوجه عام.[٤]

---

[١]-جميلة مشرفي، المرجع السابق، ص ص ٢١-٢٢.

[٢]-بغداد مخلوفي، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المركز الجامعي نور البشير، البيض معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥/٢٠١٦، ص ص ٣٩-٤٠.

[٣]-عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص١٣١

[٤]-عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

٢- الجبايات والرسوم الخاصة بالأسواق:

أ- رسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية

تضم النقابات المهنية مجموعة من الصناع والطوائف العرقية التي تدفع مغارمها عن طريق أمنائها،[١] وكان على أصحاب النشاط الاقتصادي في المدن إلزامية دفع الضرائب والرسوم على النشاط التي يجمعها الأمناء،[٢] وكان يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية ويعطون موظفي الدولة مواد مصنعة مجانا مقابل توفير الخدمات الاقتصادية مثل: مد حدودي مليانة بما يحتاجه من الأسلحة والسروج والألجمة،[٣] وهي الأعمال الخاضعة للأمناء وإليهم يرجع تسيير أصناف صناعاتها بمساعدة قانون الذي يضعه قائد المدينة، وبمقتضى نظام مالي خاص، لكن بدءا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح شيوخ البلد هم من يتولى مسؤولية الضرائب، وكان أحيانا يقوم بجمعها الشيوخ مع الأمناء من أجل استخلاص الضرائب اللازمة على الجماعات الحرفية.[٤]

وأيضا ساهم كل محل تجاري بضريبة شهرية قدرت بـ ٣٠ سنتيم، احتوى البايلك الجزائري على العديد من الحرف والصناعات في مدنها وكانت أغلب المدن تضم ستة أمناء، بحيث كانت قيمة الرسوم ثابتة وفق للحرف والمهن الممارسة من قبل الأفراد التي قدرت بـ ٠١ إلى ٠٣ بوجود للشخص، حيث كانت في أغلب الأحيان تدفع رسوم الصناع الحرفيون عينا، وكان الأمناء معظمهم يتعاملون مع البايلك، وكانت بعض الإشارات إلى قيمة الغرامات والضرائب التي كانوا يدفعونها لخزينة الدولة مثل: غرامة محمد القزادري التي بلغت مائة

---

[١]-ناصر الدين سعيدوني، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية...**، المرجع السابق، ص ٢٣.

[٢]-توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر (١٧٩٢-١٨٦٥)**، دراسة مقارنة أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ص ١٨٨.

[٣]-ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ١٠١.

[٤]-توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ١٨٨.

دينار ذهبا في عام ١٧٦٢، أما الغرامة التي دفعها أمين الصابونجية قدرت بتسعة وعشرين ريال بوجو.[١]

كما فرضت ضرائب على الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر التي عرفت بضريبة "الوطاق" بمعنى الخيمة التي كانت تفرض على الحرفيين في الصناعات مثل: جماعة البرادعية الذين يصنعون سروج الخيل والدخاخنية والفحامين كما فرضت ضرائب أخرى كضريبة الخاصة بالحراسة الليلية والضرائب التي فرضت على أفران طهي الخبز وعرفت بـ "الكوش".[٢]

وكل هاته الضرائب التزم شيخ البلد بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة المتواجدة في المدن الكبرى، وفي عام ١٨٢٢م بلغت حوالي ٣.٠٠٠ دولارا إسباني، وكان ملزم على كل دكان بتقديم رسم شهري مقابل نشاطه التجاري،[٣] كما فرضت على الحوانيت ضرائب فيدفع كل حانوت شهريا حوالي ستة "سوردي".[٤] وذلك بالإضافة إلى بيع الخمور التي كانت نوعا من النشاطات التجارية وكانت كل خانة ملزمة بدفع اثنين دورو إسباني شهريا أي ثلاثين فرنك ويدفع عن كل برميل خمر حوالي ٦ فرنكات بالإضافة الكراء الشهري إذا كان المحل تابعا للدولة.[٥]

---

[١]– توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص ١٨٩–١٩٠.

[٢]–عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

[٣]–ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٣٣.

[٤]–حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ٧١.

[٥]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ١٠١.

ب- رسوم الأسواق (المكس)[1]

فهي شكل من أشكال الضرائب التي تم فرضها على جميع المنتجات الزراعية التي تدخل للأسواق الريفية،[2] الخاضعة لمراقبة البايلك في شكل قيمة نقدية أو تستخلص على شكل سلع معروضة للتبادل، مثل الجلود، الخشب، الفواكه، الحبوب، الصوف والزبدة، ويتولى بجمعها ما يعرف بقائد السوق(خوجة الرحبة)،[3] ومن أهم رسوم الأسواق نذكر حق العسة أو حق البزرة التي تميزت بها القبائل الصحراوية من أجل استخلاص الرسوم والانتقال والتبادل إنتاجها في المناطق التل كالتمور والحبوب[4] وتتمثل حق العسة في الخرفان والجمال والبرانس والحياك، والسجاد والغزلان والبوادي، ريش النعام.[5]

ومع ذلك تختلف رسوم المكوس على الأسواق في المدن والبوادي فكان لكل سوق قائد يشرف على جمع الجباية وعلى كل سلعة موظف يراقب دخول وخروج لأخذ رسوم المكوس، كحمل التمر الذي يتوجب على صاحبها خمسون درهما بينما كان قنطار الأرز يستخلص عليه عشرون درهما.[6]

ج- الضرائب الإستثنائية

تم إخضاع الهيئات الحرفية والبرانية لضريبة رأس السنوية وكان يشرف على جمعها شيخ البلد، كما أنها تكون سنويا مع حلول العام الجديد، كما فرضت على الجماعات

---

[1]-المكس: هو دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية، ويقال العشار صاحب مكس ما يأخذه العشار ويسمى المكس الضريبة، أنظر: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، مج ٦، نشر أدب الحوزة، إيران، ١٤٠٥، ص ٢٢٠.

[2]-توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ١٩٢.

[3]- نصر الدين سعيدوني، **دراسة تاريخية في الملكية والوقف...**، المرجع السابق، ص٣٤٧.

[4]-فلة قشاعي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، ١٧٧١-١٨٣٧**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، ١٩٨٩/١٩٩٠، ص ٧٥.

[5]-توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص ١٩٢-١٩٣.

[6]-ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف...**، المرجع السابق، ص ٣١٧.

الإنتاجية خدمات إجبارية لخدمة البايلك مثل: جماعة البردعية وجماعة الجزارين التي تقدم كل أسبوع خروف للأغا.[1]

رحبة الزرع	٦٤,٥
دلال أسواق الخياطين	٦٤,٥
الفكاي	٣٣
الصفار	٢٣
القزدار	٢٣
الفحام	١٣
الجلاب	١
الحمامات	١٢,٥
الحوكي	١٢
سوق القبايل	٨,٥
الجواج	٦
التبان	٥,٥
اللبان	٥,٥
الخزار	٥,٥
الجرابة	٥
حمالة الرمانة	٤,٥

[1]-عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص ٢٤١-٢٤٢.

د- غرامة العسة

عرفت كذلك بالعسة أو المعونة بمناطق التيطري القريبة من المدية التي فرضت على بعض القبائل المتنقلة مقابل السماح لها بالتردد على الأسواق إلا أنها تزداد مبالغها للعشائر المعادية للبايلك مثل: أولاد نايل الذين يدفعون رسوم تقدر بـ ٣١٥٠ خروفا و ٢٧٠ جرة زبدة و ٤٠ جمل إضافة إلى مبلغ مقداره ٢٧٠٠ ريالا.[١]

كما أنها تعد من بين القضايا التي لقيت اهتمام في توفير الأمن إلا أن هناك إسهام إلزامي الذي فرض على الحرفيين والتجار من أجل الحراسة الليلية للأسواق إضافة إلى المبلغ المالي الذي يختلف من جماعة إلى أخرى بحيث يبقى الحرفي مطالبا بها حتى بعد وفاته،[٢] بحيث كانت ضريبة العسة تتغير قيمتها حسب أهمية كل سوق وحركيته، وأحيانا ما يساهمون أصحاب المحلات التجارية بالمشاركة في الحراسة زيادة على الضريبة المدفوعة.[٣]

هـ- ضريبة الغرامة أو مغرم المخزن

كان يدفعها حوالي ثمانية وعشرين جماعة حددت بعبارة "من الراتب إلى الراتب" أي مرة في كل شهرين، إلاّ أن أهم مبلغ دفع من طرف جماعة الفكاهين والذي بلغ اثنين وخمسين ومائتي ريالا، ثم ما دفعه الدلالون بسوق الخياطين وهو سبعة عشر ومائة ريالا، أما أدنى مبلغ فكان من طرف جماعة الجلفاوية أحد عشر ريال في حين دفعت كل من الجماعات القوقجية والمقياسية والعطارين نفس المبلغ قدر بـ: سبعة وثلاثون ريالا.[٤]

---

[١]-ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط٢، دار البصائر، الجزائر، ص ٤٨٤.

[٢]-عائشة غطاس، المرجع السابق، ص٢٣٨

[٣]- رضوان شافو، المرجع السابق، ص ٧٤.

[٤]-عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص ٢٣٤-٢٣٧.

و- ضريبة الوطاق

فرضت هذه الضريبة على عدد من الجماعات التي عنيت بالخدمات وهي الخاصة بالحراسة الليلية كجماعات البرادعية والدخاخنية والفحامين والفخارجين ودلالي الحوائج وحتى الكواشين.[1]

[1]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

الفصل الثاني

المبادلات التجارية

- المبحث الأول: المراكز والطرق التجارية
- المبحث الثاني: العملية التجارية

بعد أن تطرقنا فيما سبق إلى الأسواق، التي كانت سببا في إنشاء المبادلات التجارية الداخلية، التي أقيمت بين سكان المدن والأرياف، ومهدت إلى إنشاء مراكز تجارية في مختلف مناطق الجزائر.

بحيث كانت تنقل هاته السلع والبضائع عبر طرق رئيسية وأخرى ثانوية واختلفت قيمة أسعارها باختلاف أماكن تواجدها، كذلك إلى نشاط بعض الفئات التجارية التي سمحت دخول العملات الأجنبية إلى الأسواق المحلية.

المبحث الأول: المراكز والطرق التجارية[1]

أولا: المراكز

لم يهتم الحكم العثماني في الجزائر بالسيطرة على مقاليد الحكم فقط، بل تجاوز الجانب الاقتصادي المتمثل في الإنتاج الزراعي والصناعي، مما أدى إلى خلق التجارة الداخلية، حيث يتوزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني بين المدن الكبرى والأسواق الموسمية، لذلك نجد من بين أهم المراكز التجارية: الجزائر، قسنطينة، تلمسان، وهران، ورقلة وتقرت...إلخ.

١- مدينة الجزائر

تم تنسيق أسواق مدينة الجزائر بشكل صحيح، وكان لكل حرف مكانه الخاص،[2] حيث تركزت الأسواق التجارية على شارعين رئيسيين أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي والآخر من وسط المدينة وينزل باتجاه المرسى الكبير حيث يوجد في الشارع الأول: سوق الزيت وسوق الشمعة وما إلى ذلك، وفي الشارع الثاني توجد أسواق أخرى منها سوق الدهون والقيسوية حيث تباع الكتب ويتجمعون فيها، كما تحتوي على الخطاطين الذي أمروا

[1]- ينظر إلى الشكل (٠٣).

[2]- حسن الوزان، المصدر السابق، ص ٣٧.

بهدمها في بداية الاحتلال[1]. حيث تم العثور على ستة عشر حيا تجاريا في الجزائر تتخللها هذه الأحياء حوالي خمسة وأربعين سواقا،[2] وبجانب هذه الأسواق انتشرت الفنادق والحمامات حيث كانت أماكن للاجتماع والترفيه والأكل وتبادل السلع والصفقات ومن أهم الفنادق نجد فندق الدروز وفندق ابن الرزقي ومن الحمامات نذكر حمام حمزة خوجة[3] إضافة إلى المقاهي التي انتشرت حول المدينة نحو حوالي ٦٠ مقهى.[4]

بالإضافة إلى كل ما سبق، إلا أنه كان هناك عدد كبير من الأفران والطواحين الهواء، حيث تنتشر الأفران في منطقتين حضريتين: الواقعة والمرتفعة في مدينة الجزائر، منها فرن الكعك وفرن الشماعين وفرن سيدي رمضان وغيرها، أما المطاحن نجد طاحونة فرن الكعك، مطحنة الفرينة قرب جامع كشتاوة.[5]

٢- مدينة قسنطينة

تعتبر قسنطينة مركزا تجاريا، حيث تضم سوقا كبيرا يحتل مركز المدينة والمتمثل في سوق التجار وما تحتويه من أسواق متخصصة للحدادين والنجارين وغيرهم، يقع في أهم شوارع المدينة والذي كان يربط بين باب الواد وباب القنطرة وهو عبارة عن مجموعة من الحوانيت أو الدكاكين ذات الأحجام المتشابهة.[6] كما كان لها عدة كوشات موزعة على مناطق مختلفة من المدينة، حيث احتوى حي الجابية على كوشتين: كوشة الزيات ومن

---

[1]-هاينريش فون مالستان، المصدر السابق، ص ص ٦٤-٦٥.

[2]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ١٩٤.

[3]- نفسه، ص ٦٩.

[4]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص ١٠٧.

[5]- بلبروات بن عتو، **المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ والأثار، جامعة وهران، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ٨٠.

[6]- عبد القادر دحدوح، **مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني**، المرجع السابق، ص ٦٣٧.

ناحية أخرى كوشة المسبح القريبة من رحبة الصوف، حيث تم تصنيف الأسواق حسب نوع الحرف والبضائع.[١]

تعتبر مدينة قسنطينة أهم مركز وسوق تجاري بالنسبة للبايلك ككل ترتبط بعلاقات تجارية مع مختلف أنحاء البايلك.

كانت تحتوي على ما يزيد عن ٢٨ سوقا وسويقة[٢] و ٢١ ساباطا، و٧ تربيعات يتجمع فيها صناع النسيج و ٤ رحبات[٣] لعرض السلع[٤] حيث ارتبطت تجارتها بقوافل الصحراء التي كانت تستورد الأقمشة الحريرية والآلات الحديدية والعقاقير والأدوية والجواهر وغيرها من أجل المقايضة بأشياء أخرى مثل: مقدار من العقاقير مقابل مقدار من الزيوت[٥] وقد كانت قسنطينة نشيطة وكثيرة الحركة، يأتي إليها العمال والسكان من الغرابة والشراقة من وادي سوف ووادي ميزاب، من القبائل والشاوية ومن البدو بصفة عامة.[٦]

---

[١]– عبد القادر دحدوح، **مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني**، المرجع السابق، ص٦٣٨

[٢]– سويقة: تضمن السويقة نشاطات متنوعة وكان الهدف من إقامتها هو تلبية حاجات الأهالي وكانت هناك ثلاث سويقات: سويقة عمورة وسويقة باب الوادي وسويقة سيدي محمد الشريف، أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

[٣]– رحبة: في مصطلح الأثري المعماري فهي من المنطلق المعنى المشار إليه، باحة الدار التي يستروح فيها أهلها، وساحة الوكالة أو الخان التي يتجمع فيها الناس للبيع والشراء، أنظر: عاصم محمد رزق، المصدر السابق، ص ١١٨.

[٤]– لهادي لعروق، **مدينة قسنطينة–دراسة في جغرافية العمران**– ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ١٩٨٤، ص ٨١.

[5]–Haedo, Don dégo: générale d'Alger, tard: de monnereau et berbrugger, Rev, Afr, 1871, p110.

[٦]– فاطمة قشي، **قسنطينة المدنية والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، ١٩٩٨، ص ٢٢٥.

٣- مدينة تلمسان[١]

تشتهر منطقة تلمسان بأحيائها وحاراتها وطرقها المنسوبة إلى الحرف التي كانت موجودة فيها مثل طريق الرجاء، وطريق معصرة، وطريق ذراع الصابون وغيرها،[٢] كما أن موقعها الجغرافي جعل منها منطقة غنية ومزدهرة ومخزنا لبضائع الغرب، كما أنها تمتلك عددا من بضائع الصوف التي صنعت فيها الأقمشة والمحزم وصناعات الحرير الأخرى[٣] حيث جذب النشاط التجاري لمدينة تلمسان عدة وجهات من الجزائر، من خلال قوتها القديمة عبر منطقة الساورة.[٤]

كانت تلمسان مهمة من الجهة الغربية نتيجة وقوعها على المحاور التجارية الكبرى وحيث كانت تعرض فيها المنتوجات الفلاحية والمواد المصنعة، وهكذا استفادت المدينة من موقعها على ملتقى الطرق. [٥] كما أنها كانت تتحكم في تجارة بعض كميات الأخشاب والبنادق وريش النعام والعاج وغيرها من المواد، حيث يصبح تاجر تلمسان ثريا بعد قيامه برحلة أو رحلتين إلى ولايات مختلفة، وذلك بسبب الفوائد التي حصل عليها في التجارة.[٦]

---

[١]- تلمسان: أصل كلمة تلمسان أمازيغي، وهي لفظة جمع كلمة تلمسن بكسر التاء وسكون اللام وكسر الميم ومعناه الينبوع، بهذا فهي مدينة الينابيع، أنظر: ابن مريم التلمساني، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، تق: عبد الرحمان طالب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، ١٩٨١، ص ٠٩.

[٢]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ٢١٧.

[٣]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ٥٧.

[٤]- أمين محرز، المرجع السابق، ص ٧٠.

[٥]- جميلة مشرفي، ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص ١٣١.

[٦]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

٤- مدينة وهران[١]

تعتبر وهران منطقة تجارية شهيرة، ومخزنا لمختلف السلع والبضائع، ووجهة للقوافل البرية[٢] كما أن موقعها الجغرافي جعل منها مكان تجاري لسكانها[٣] فتميز بمساحة شاسعة لها البساتين والأشجار ذات المياه العذبة ولها العديد من البروج المشيدة والقصور[٤] والمساجد والمدارس وحمامات وفنادق.[٥]

٥- ورقلة وتقرت

تعد من المحطات التجارية المهمة خلال العهد العثماني[٦] وكانت الزراعة النشاط الرئيسي لسكان ورقلة عبر العصور المختلفة ويمارسون الحرف مثل: الحدادة والتجارة وغيرها طوال العهد العثماني، ظلت ورقلة مركزا تجاريا مزدهرا طوال العهد العثماني لكونها تعتبر الواجهة الشرقية للواحات الجزائرية ومحطة للقوافل العابرة للصحراء، يقول مركول كربخال عن ورقلة "أنها يتوافد عليها تجار قسنطينة وغيرها ويعرضون البضائع واردة لورقلة من مناطق أخرى سواء الداخل أو الخارج".[٧]

---

[١]- **وهران:** أصل تسميتها على أساس الاعتقاد السائد بوجود العديد من الأسود في الغابة المجاورة للمدينة، لذلك سميت باسمها، ثم حدث تغيير في نطق الكلمة، فأصبحت وهران بكسر الواو ثم وهران بفتحها، أنظر: الوهراني مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تح، وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية لنشر وتوزيع، الجزائر، ط١، ١٩٧٤، ص ص ٠٦-٠٧.

[٢]-محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في بلد الجزائر المحمية**، تق وتح: محمد بن عبد الكريم، ط٢، الجزائر، ١٩٨١، ص ٣٢٤.

[٣]-حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ٥٨.

[٤]-كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ٣٠.

[٥]-حسن الوزان، المصدر السابق، ص ٣٠.

[٦]-ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ١٩٥.

[٧]-ماركول لربخال، **إفريقيا** ج٣، تر: محمد توفيق، أحمد بنجلون، دار معرفة، الرباط، ١٩٨٩م، ص ١٦٦.

أما مدينة تقرت فقد ظلت طيلة العهد العثماني عبارة عن قطر مقام بالقرب من التقاء مياه وادي مية ووادي ايغارغار الجوفية[1] بحيث تعتبر أسواق تقرت أكبر الأسواق التي نالت شهرة كبيرة وقد اكتسبت هذه المكانة لأنها نقطة انطلاق للقوافل المتوجهة نحو الشمال والجنوب ومع ذلك لا يتم التجارة من قبل سكان المنطقة إلا نادرا، بل إن المبادلات فيه كانت تتم من قبل أبناء أولاد دراج والسوافة[2] وتعتبر تقرت مركز نشاط تجاري لتوفرها على شبكة المواصلات والطرق التي زادت في تنشيط مجالها الاقتصادي والتجاري، كما يعد سوق تقرت ثالث أسواق الواحات حيث كان يستخدم لتصدير التمور والزيوت والعطور وغيرها.[3]

ثانيا: طرق التجارة الداخلية

كانت الحركة التجارية الداخلية تتطلب طرق ومواصلات فكانت البلاد الجزائرية مزودة بالطرق والجسور إلا أنها كانت واضحة ومعروفة المسافة[4] والتي يمكن تصنيفها من حيث طبيعتها وأهميتها إلى:

١- الطرق الرئيسية

التي عرفت أيضا بالطرق السلطانية، والتي كانت تربط بين الجزائر وعواصم البايلك الثلاث، حيث هي طرق تجارية كبرى قسنطينة والمدية ومازونة ومعسكر، وعلى طول هذه المحاور الثلاثة: كانت تتوالى سلسلة من القناطر والأبراج والتي كانت تحرسها القبائل المخزنية[5] ومن أهم المواصلات التي ربطت مدينة الجزائر من باب عزون ثم يمر عبر

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، المرجع السابق، ص ٤٧٧.

[2]-طيب بوسعد، "**الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني**" **(وادي الريغ أنموذجا)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع١٥، المركز الجامعي لغرداية، غرداية، ٢٠١١، ص ٤٤٤.

[3]-محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص ١٥٦-١٥٩.

[4]-عبد الله شريط، محمد الميلي، **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط١، مكتبة البحث، قسنطينة، ماي ١٩٢٥، ص ١٥١.

[5]-أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٩٣.

قنطرة الحراش، ثم ينحني جنوبا ليمر عبر الخنشنة قرية الأربعطاش، ثم زاوية اليمر ثم البويرة ثم سهل مجانة ومنها تتصل بمدينة قسنطينة عاصمة البايلك الشرق.

أما الطريق الثاني فهو الطريق الغربي ويخرج من البوابة الجديدة ثم يعبر بروابي بالأبيار ودالي ابراهيم والقليعة، ثم يشق سهل متيجة للوصول إلى العفرون ثم يتبعون المنخفض وادي جر، ليخرج في ملیانة في سهل الشلف، فوهران عاصمة غرب البايلك ومن العفرون يتفرع طريق آخر يتوجه نحو الجنوب ليربط عاصمة البايلك التيطري أو المدية بدار السلطان.[1]

وكانت الطرق الرئيسية تومن في الوقت نفسه حركة المبادلات التجارية وتنقل موظفي الإدارة والمحلات الموجهة بجمع الضرائب التجارية.

- طريق التل: الواصلة بين تلمسان والجزائر وقسنطينة.
- طريق الواحات الصحراوية: بين عين صالح ومتليلي ورقلة وغات.[2]
- طريقي غات عين صالح الجبلي، وهو صعب جدا ولا يقطع في أقل من ٢٠ يوما.
- طريق القطري الغربي: يربط وادي سوف بالعاصمة، ويمر بمدينتي بسكرة وبوسعادة.
- طريق عين صالح السهلي: وهو أطول من طريق غات الجبلي ولكنه أسهل، ويقطع في حوالي أربعين يوما.[3]
- وهناك طريق آخر اتجاه رأسي للتبادل التجاري الداخلي يصل بين التل والصحراء بإعتبار أن كلا الإقليمين مكمل للآخر إقتصاديا وبشريا.[4]

---

[1]–عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص ٣١٤.

[2]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ...، المرجع السابق، ص ٣٧.

[3]–محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص٦٨

[4]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ٣٧.

٢- الطرق الثانوية

كانت تربط بين الجزائر وأهم مدن وقرى دار السلطان، واعتنى بها الحكام لتسهيل تنقل الأفراد والبضائع إلى مدينة الجزائر[١]، وهناك طريقتان لإجراء عملية النقل، أولها القافلة والتي قد تشمل مجموعات متعددة من التجار الذين يرتبطون فقط بمصالح، أما الطريقة الثانية وهي الطريقة الأكثر نجاحا أو بطأ لكنها أضمن بالنسبة للتجار.[٢]

وكانت نتيجة التبادل بين الشمال والجنوب ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء كبوسعادة والبرواقية وبوغار، وبسكرة وازدياد أهمية أسواق التبادل الموسمي كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة،[٣] وفي الوقت نفسه أمنت الطرق الرئيسية حركة المبادلات التجارية ونقل موظفي الإدارة والمتاجر لتحصيل الضرائب.[٤]

بالإضافة إلى ذلك نجد طرق المواصلات التي تربط المدن الجزائرية ببعضها منها:

- الطريق الذي يربط مدينة الجزائر بالداخل المتمثلة في الطريق الشرقي الذي يربط باب عزون ثم يمر بقنطرة الحراش، ثم ينحني إلى الجنوب ليمر بالخنشنة ثم البويرة، ثم سهل مجانة ليصل بمدينة قسنطينة بايلك الشرق.
- طريق العرضاي الشمالي يربط مدن كل من قسنطينة وسطيف والجزائر، وهران وتلمسان.
- الطريق العرضاوي الجنوبي يربط وادي سوف بالعاصمة ويمر بمديني بسكرة وبوسعادة.

---

[١]-أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٩٣.

[٢]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ٦٨.

[٣]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ٣٧.

[٤]- أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٩٣.

- أما الطريق القطري الشرقي الذي يربط وادي ميزاب مرورا بمدن الأغواط وبوسعادة وقسنطينة وكذلك نجد طريق وادي سوف يقطع غدامس في عشرة أيام وهو خطير بسبب ما فيه من كثبان رملية.[1]

المبحث الثاني: العملية التجارية

أولا- المبادلات التجارية وأهم السلع وأسعارها

شهد القطاع التجاري في الجزائري العثمانية حركة نشطة إما على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي[2]، وهذا راجع إلى الاختلافات بين المناطق من حيث الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني[3]، وتنوع وتوفر المنتجات الزراعية والصناعية والحيوانية إلى ازدهار النشاط التجاري[4]، وهذا ما تسبب أساسا في قيام التجارة الداخلية[5]، فأصبحت المدن التجارية الجزائرية تجارية مهمة يؤمها الأهالي من مختلف الجهات لشراء حاجاتهم الزراعية وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي والحيواني وهذا ما خلق نوع من الترابط[6]، وكانت تتميز هذه المبادلات بين الريف والمدينة وبين المناطق الجبلية والسهلية وبين التل والجنوب.[7]

فكان الريف هو الممون الرئيسي للمدن بحيث تأتي القبائل بإنتاجها إلى الأسواق المدن لتتم فيه المبادلات التجارية وعرض سلعهم وتعد رحبة الزرع في مدينة الجزائر هي المكان المخصص لبيع الأغراض، والمكان الذي تلتقي فيها القوافل التجارية القادمة من

---

[1]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص٧٦.

[2]-عبد القادر فلوح، **العلاقات الجزائرية-العثمانية (١٨١٨-١٨٣٠م)، على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص العلاقات بين المشرق والمغرب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٢٣.

[3]-صالح عباد، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

[4]-أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

[5]-صالح عباد، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

[6]-أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

[7]-صالح عباد، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

مختلف أنحاء البلاد ومحطة تنطلق منها القوافل إلى الجهات المختلفة، ووجد قائد دائم في باب عزون لاستخلاص الرسوم من أصحاب القوافل الداخلة والخارجة.[1]

[1]–ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٤٩.

واردات وصادرات بين المدن وأرياف الأيالات

كان يشحن لمدينة الجزائر كل من الحبوب والفواكه والعنب والعسل والتين والزيت من شرشال، ويجلب لها من دلس القمح والشعير والشمع والعسل والصوف والجلود وكذلك العنب.[1]

كما كان يباع في مدينة الجزائر مصنوعات سكان البليدة كقماش والمناديل ويأتي لها كذلك العسل والشمع من سكان الأطلس بلدي.

واشتهر سهل متيجة بإنتاج البرتقال والعنب وذلك لسد حاجيات سكان العاصمة، وتذكر بعض المصادر أنه كان للدولة حوالي ١٣ مزرعة في متيجة يحتوي كل منها على ٦٠ أو ٨٠ زوجا من البقر، وهي التي كانت توفر الحليب والزبدة والجبن إلى العاصمة.

وتميز سكان منطقة جرجرة بصناعة الزيت ويقومون بإرساله إلى مدينة الجزائر عن طريق ميناء بجاية أو طريق البر، وكان سكن الأطلس الصحراوي، يصنعون البرانس والزرابي والحصير التي كانت تأتي بدخل طيب لهم وللدولة، وكانت أيضا منسوجات منطقة شلالة مطلوبة لشهرتها وجودتها، ونجد بعض القبائل لا تصنع إلا ما يكفيها وتبيعه في الأسواق المحلية وأهم ما يباع فيها العسل والزبدة والصوف والحيوانات والحبوب والخيام.[2]

فكان أهل الريف ينقلون منتوجاتهم الفلاحية إلى السوق من الخضر والفواكه والحبوب والحيوانات والزيوت والعسل والجلود والأصواف، ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل والفؤوس وكذلك الأقمشة والأواني والحلي والمواد الغذائية.[3]

وكانت القبائل هي التي تقوم بتنشيط الحركة التجارية منها قبائل الصحراء التي تأتي من الشمال في ضواحي مدن الجزائر ووهران وقسنطينة وتتوافد على أسواقها[1]، من أجل

[1]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ٥٣.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ١٥١–١٥٣.

[3]– عبد الله شريط محمد الميلي، المرجع السابق، ص ١٥١.

التبادل التجاري في التمور والماشية والأصواف وريش النعام بمنتوجات التل المتمثلة في الحبوب والزيوت والتين، وأيضا تم تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية[٢] وكان تجار بوسعادة يقصدون منطقة القبائل الشرقية وهي ملتقى القبائل الشمالية والجنوبية لشراء الزيت وبيع ما يزيد عن حاجاتهم منها قبائل أولاد نايل التي تتولى نقل إلى وادي ميزاب.[٣]

وكان سكان كل من بني عباس ومجانة يبيعون زيتهم في بوسعادة ويتم بواسطة المقايضة بالصوف.[٤]

كانت قبائل جرجرة في شهر ماي تنزل إلى بوسعادة حاملين معهم منتوجاتهم الصناعية المتمثلة في الأطباق الكبيرة والمحاريث والملاحق المصنوعة من الخشب وسيوف ومجوهرات والتين والزيتون وتستبدل في مقابل بجزات الصوف، وأحيانا ما يستقدمون من عين الريش والأغواط لنفس الغرض.

كما كان لبوسعادة سوق يومي يلتم في رحبة النوادر ومن بين ما يباع فيه الملح يبيعوه في أسواق سور الغزلان[٥] وكانت قبيلة جرجرة الممتنعة ترسل المفاوضين إلى مدينة الجزائر للحصول من الأغا على رخصة التنقل إلى الأسواق وذلك بعد دفعهم غرامة مالية قيمتها ستمائة ريالا بوجو من أجل نقل إنتاجها من التين المجفف والزيت إلى عنابة وقسنطينة وتعود محملة بالحبوب والمواشي،[٦] ويبيعون أيضا المعز والشياه في المدن وكانت بهذه القبائل الأشجار المثمرة فيحتفظون بثمارها ويبيعونها لسكان المدن في الأسواق.

---

[١]– توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ١٠٦.

[٢]– صالح عباد، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

[٣]– أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ٣٤٣.

[٤]– صالح عباد، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

[٥]– نفسه، ص ٣٤٠.

[٦]– أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ٣٤٢.

وكانت تجتمع في الأسواق قبائل مختلفة لتبيع سلعها ومواشيها ومن عادات البلاد أنها تنتقل الأسر من بعيد إما لتبيع أو تشتري بضاعة أو سلعة مختلفة تنقل الصوف والزبدة والعسل على البغال.[1]

اشتهرت مدينة زمورة بإنتاجها الكثير من المواد الأولية وبمنسوجاتها من الأقمشة الصوفية والكتانية، كان يأتي لمدينة بسكرة منتوجات من إقليم الزيبان، وبريكة وقصر الطير التي تصدر عن طريقها منتوجات الحضنة والهضاب العليا، وأيضا نجد مدينة القل التي كانت تستقطب منتوجات قسنطينة.[2]

أما سكان مدينة وهران كانوا يستخرجون الملح وتأتي به السفن إلى مرسى الجزائر وتشتريه الحكومة وتبيعه إلى الأهالي[3] كما اعتمدت الأهالي على أسلوب المقايضة في مبادلاتها التجارية ونادرا ما تستعمل النقود بين قوافل التجار وعادة ما تحمل العبيد والعاج والتبر وريش النعام.[4]

قائمة لبعض واردات مدينة الجزائر من الأسواق المحلية:[5]

بجاية	الخشب، الحديد، الأدوات الحديدية
بسكرة	الجمال، التمور، الحناء، الحايك
البليدة	الصوف، البرانس، الفراصد
تلمسان	الحايك، البرانس
بايلك التيطري	الصوف، الأغنام، القرمز
جيجل	الخشب

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص ٢٤-٢٥، ٣٣.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٥٠.

[3]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص ١٤٦.

[4]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ١٠٦.

[5]- أمين محرز، المرجع السابق، ص ص ١٩٤-١٩٥.

دلس	العنب
أوطان دار السلطان	الخضر، الفواكه، الخشب، الفخار
شرشال	العسل، العنب، التين، الزبيب
الصحراء	ريش النعام، الجمال، التمور
عنابة	المرجان، التبغ، الزبدة، القديد
بايلك الغرب	الحبوب، الخيل، الملح
بلاد القبائل	التين المجفف، الزيت، الزيتون، الصابون، الفحم، الثلج
قسنطينة	القمح، الصوف، جلود الماعز، البرانس، الزرابي
القل	الشمع، الزبدة، الزيت، التين
معسكر	القرمز

ثانيا: أسعار السلع التجارية

١- أسعار المنتوجات الزراعية

أسعار صاع القمح لفترة ١٧٦٥-١٧٧٢م (ر د ص).

السنة	السعر	السنة	السعر
١٧٦٤-١٧٦٥	٨,٨١	١٧٦٩-١٧٧٠	٣,٤٠
١٧٦٥-١٧٦٦	٣,٤٢	١٧٧١-١٧٧٢	٢,٥٠
١٧٦٧	٢,٥٠	-	-

أسعار صاع القمح لفترة ١٨٢٥-١٨٢٩م (ر د ص).[١]

السنة	السعر المتوسط	السنة	السعر المتوسط
١٨٢٥	٦,٩٠	١٨٢٨	٨,٦٠
١٨٢٦	١٠,٥٨	١٨٢٩	٨,٢٥
١٨٢٧	٦,٠٠	–	–

انخفاض أسعار الحبوب في كل من الأرياف والمدن على حد واحد ولا ترتفع إلا عند شراء كميات كبيرة من طرف الأثرياء وموظفي البايلك بحيث يكون ارتفاع الأسعار ظرفي على حسب الفقراء الذين لا يشترون كميات كبيرة في فترة الانخفاض.

تتغير الأسعار من منطقة إلى أخرى، كما تنخفض أسعار القمح عند موسم الحصاد وكان الحكام يتابعون سير الأسعار في الخارج لتحديد أسعار بينهم، ويتغير من سنة إلى أخرى حيث يكون ٣,٥٠، ٤,٠٠، ٥,٣٦، ٤,٢٠، ٧,٠٠، ٨,٦٨ ر د ص.

وفي الحالات الاستثنائية يقرر الحكام أسعار يمنع تجاوزها مثل: سنوات المجاعة والطاعون.[٢] وقع الغلاء في القمح لمدة ست سنوات حتى صارت قيمة الصاع الجزائري بوجو[٣] وأكثر نسبة لارتفاع الأسعار في سنة ١٧٩٤ حيث أصبح سعر القمح في مدينة البليدة سبعة دنانير في نفس السنة وفي مدينة الجزائر بلغ صاع القمح ٤ سلطاني سنة ١٧٩٤ وصاع الشعير ٣ سلطاني، وظلت هاته الأسعار مرتفعة وكانت لا تقل عن الأسعار التي تسببت فيها مجاعة عام ١٨٠٠ حيث بلغ أثناءها صاع الحبوب في الجزائر بـ ١٥

[١]- المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة الأسعار، المداخيل**، ج١، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٧٧-١٧٨.

[٢]- جميلة مشرفي، المرجع السابق، ص ص ١٥١-١٥٢.

[٣]- أحمد شريف الزهار، **مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف، الجزائر، (١١٨٦-١٢٤٦/١٧٥٣-١٨٣٠م)**، تح: أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، ١٩٧٤، ص ٣١.

بوجو حيث بلغ صاع القمح بالشرق الجزائري ١٥ ريالا، وصاع الشعير ٧ ريالات، ولم تعد أسعار الحبوب إلى حالتها الطبيعية والمستقرة إلا في عام ١٨٠٨م.

٢- أسعار بعض المواد الغذائية

أ-الزيت الزيتون

يحتل المرتبة الثانية بعد استهلاك الحبوب في مدينة الجزائر وينتج في مناطق مختلفة وبالأخص بلاد القبائل حيث يستعمل كثيرا في الطبخ والإنارة وصنع الصابون.[١]

ب- البقول والخضار

بمختلف أنواعها كالبصل وطماطم وخيار والفلفل...إلخ الذي أصبحت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه إلى أسواق المدن للاستهلاك، وقد ذكرت لنا سجلات ومذكرات الرحالة أسعار مختلف هذه البقول والثمار نذكر على سبيل المثال: تباع مئة حبة (١٠٠) بصل بـ ٣٠ سنتيما (١٠٠) مئة حبة طمام بفرنك واحد،[٢] كما يزن الفول بـ ١٢ ليرة للقنطار.[٣]

٣- بعض مواد ذات طابع تجاري

كالقطن والتبغ والأرز حيث ينتج الأرز بنواحي مليانة وفي الجهات الغربية وقد بلغ ما كان ينتج منه أواخر العهد العثماني ٦ آلاف صاع[٤] حيث كان يتراوح سعره بين ١٠ إلى ١٢ فرنك للقنطار ويباع بالكيلة في سنة ١٨٢٥ بـ ٩,١٤ فرنك.[٥]

أما التبغ فكان يزرع بنواحي عنابة ويباع قنطار منه بما لا يقل عن ٤٠ بوجو[١] أما التمر فكان يشتريه البايلك بـ ٦٠ بدقة شيك ويبيعه بـ ١٦٣ للقنطار.[٢]

---

[١]-المنور مروش، المرجع السابق، ص ٩٦.

[٢]-ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٥٩.

[٣]-المنور مروش، المرجع السابق، ص ٨٩.

[٤]-ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٥٩.

[٥]-توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ١٢٢.

جدول أسعار بعض المواد الغذائية في مدينة الجزائر [3]

العسل: رطل ٢٤ وقية	١٦٨.١٢ ريال
السمن رطل ٢٧ وقية	١٦٨.١٢ ريال
الزبيب رطل ٢٧ وقية /القنطار	١٦٧.١٢ ريال
قسطل أخضر الرطل ١٨ وقية / القنطار	١٦٧.١٢ ريال
البلوط الأخضر الرطل ١٨٢ وقية	/////
البندق الرطل ب ١٨ وقية/ القنطار	١١٢.٤ ريال
اللحم ب ١٨ وقية /القنطار	١١٢ ريال
الزيتون لكل رطل ١٨ وقية / القنطار	١١٢ ريال
دقيق قنطار عطاري	١١٢.٢ ريال
البصل	١٠٠ حبة- ٠.٣٠ ف
الطماطم	١٠٠ حبة- ١ف
الخيار	١٠٠ حبة-١ف[4] (٢)

٤- الحيوانات

كانت الأسعار متقبلة حسب الفصول والمواسم لكن في أغلبها مرتفعة مثلا: الأبقار كانت تباع في وهران بـ ٨٠ فرنك سنة ١٨٠٨ ما يعادل بـ ٤٠ فرنك سنة ١٨٣٠، وفي سنة ١٨٣٠ كان تزن البقرة الواحدة الصغيرة في وهران ٢٠٠ رطلا تساوي من ٣ إلى ٤ صوردي أي ٨,١٤ فرنك، أما ثمن الخروف الواحد ثلاثة أرباع بوجو أو ٤ فرنكات إضافة إلى أسعار الطيور حيث يقدر سعر حجلتين بـ ربع بوجو أي ٩ صوردي ودجاجتين بـ ٣ أو ٤ بوجو.[5]

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٥٩.

[2]-توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ١٢٢.

[3]جمال قنان، **نصوص، ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث ١٥٠٠-١٨٣٠**، طبعة الخاصة، الجزائر، وزارة المجاهدين، ص ص ٩٧-٩٨.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

[5]-نفسه، ص ص ١٢١-١٢٢.

٥- الملابس

يتكون اللباس الجزائر من عدة قطع، بعضها بأكمام وآخر بدون أكمام، مزينة بزخارف وتاليها ما يعرف بالسراويل الفضفاضة، وكثير ما يلبس الرجل ما يسمى بالحزام يعلق في طياته مسدسا وساعته ومحفظة النقود.

وكذلك لباس لرأس وهو العمامة، حيث اختلفت نوعية اللباس باختلاف طبقات وثروة الأفراد والفصول وزينت هذه الملابس في الحواشي في الغالب بالذهب أو الفضة وكذلك الحرير وكانت المادة التي صنعت منها اللباس كمقياس لقيمة الرجل الذي يترديه ومن بينها: البرنوس: شكله دائري وهو نوع من المعطف يلصق في وسطه قلمون ويصنع من قطعة واحدة ويستعمل في نسجه بالصوف ويمزج بالحرير، حيث يتسم بالبساطة الأناقة[1] وكان يباع بـ ١٠٠ فرنك للبرنوس الواحد[2] أما بالنسبة لسعر القفطان سنة ١٨٠٣ قدر بـ ٣ بياستر أي ٦ ريالا بوجو في حين سعر الحرير ١٦٩٣ قدر بـ ٢٤٠ بياسرت أو ٤,٨٠ ريال بوجو للذراع الواحد، وكان سعر القفطان الجاهز سنة ١٦٤٩، قدر بـ ٣٠٠ روبلة (٣٠ ريال بوجو) إلى أن يرتفع سنة ١٨٠٣ إلى ٣ بياستر، أي ٦ ريال بوجو، أما سعر القندورة الواحدة بـ ٢ بوجو.

أما أسعار القميص ١٦٩١ كان سعره بـ ٤ دوبلة أي ٠,١٥٨ ريال بوجو.[3] ونجد أيضا ما يعرف بالحزام الذي يعد من اللوازم الضرورية للمرأة، يتم استخدامه في شد اللباس وتزيين وهي أنواع مختلفة ومن أشهرها ما يصنع مع الحرير بألوان مختلفة وكان منه ما يرصع بذهب والجواهر وكان يتراوح سعره ٢٥,٢٥ دينارا إلى ٣٧,٢٥ بحيث بلغت الأحزمة الحريرية

[1]- وليام شالر، المصدر السابق، ص ٨٣.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ٦٩.

[3]- حسان كشرود، المرجع السابق، ص ٣٥.

أدناها ١١١ دينار خمسينيا وأوسطها ١٣٩ وأعلاها ٢٠٨ دنانير وبالخصوص الأحزمة المرصعة بالذهب أو الجوهر بلغ سعره ٥٠١ دينارا.[١]

نماذج أنواع الأحزمة وأسعارها[٢]

المصدر	التاريخ	نوع الحزام	السعر الأصلي	السعر المحول إلى دج
٥م٢ ق٤٤	–	حرير	٥٠ دنس	٢٠٨
١٢٤م ١ق٦	١٠١٩	حرير أحمر	٣٠ دجخ	١٣٩
١٢٤م ١ق٦	١٠١٩	حرير أحمر	٣٠ دجخ	١٣٩
المال سجل ١	١١١١	حزام ديدي	٣٧,٢٥ دجخ	٣٧,٢٥
بين المال سجل ١	١١١١	حزام مور	٢٥,٢٥ دجخ	٢٥,٢٥
١٧م٣ ق ٨١	١٢٣٤	/	١٢ دنس	٥٠١
٢٨/٦م٤ ق١١٧	١٢٣٨	حريري	٤٨ ردص	٢٢٢

[١]-خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٨٧-٣٨٩.

[٢]- خليفة حماش، المرجع السابق، ص ٣٨٩.

ثانيا: العملة المحلية الجزائرية

تكمن أهمية النقود في كونها المعيار الحقيقي للنظام الاقتصادي الخاص بالدولة، فهي تعبر بصورة واضحة عن هذا النظام من قوة وضعف. فالدول التي تمتلك نظاما اقتصاديا قويا تضرب نقودا جيدة العيار وتلقي رواجا تجاريا كبيرا، أما الدول ذات النظام الاقتصادي المضطرب فإن نقودها تعكس هذا الاضطراب وفي الأخير تفقد النقود قبولها التجاري وتداولها بين الناس،[1] فالنقود المستعملة في الإيالة الجزائرية لم تكن كلها محلية، بل كانت على نوعين: العملة المحلية والعملة الأجنبية، بالنسبة للعملة المحلية:

كانت تسك بدار النقود الواقعة بقرب من قصر الداي وفي نهاية القرن الثامن عشر اختار الداي لها مقرا جديدا بالقصبة ملحقا بالخزينة العامة وذلك بعد نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة.[2]

وكان لها صناع من اليهود تحت مراقبة أمين السكة وحددت لهم مرتبات تناسب مع كميات النقود التي يقومون بضربها كان شكل العملة إيالة الجزائر كباقي أشكال العملات الإسلامية تحتوي على نقوش مزينة من جهة ومن جهة أخرى يكتب عليها ضرب بالجزائر مع الإشارة إلى سنة السَّك،[3] بحيث يوجد ثلاث أنواع من العملات المحلية: الذهبية، الفضية والنحاسية.

---

[1]– فهيمة رزقي، **سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا قسنطينة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠١٠/٢٠١١، ص ١٢.

[2]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ١٧٩.

[3]–حسام صورية، **العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ٢٠١٢/٢٠١٣م، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

١- العملات الذهبية[١]

يطلق عليها السلطاني نسبة إلى السلطان العثماني وهو الدينار الذهبي الجزائري وتسمى أيضا السكة ويتراوح وزنه ما بين ٣,٥٠ إلى ٣,٢٥غ وقطره ما بين ١٨ إلى ٢٠ ملم.[٢] وكان لسلطاني أنصاف وأرباع، حيث بلغ وزن نصف السلطاني ما بين ١,٧٥ غ إلى ١,٦٢غ في حين بلغ وزن ربع السلطاني ما بين ٠,٨٠غ إلى ٠,٨٧غ.[٣]

حافظت الدنانير السلطانية المضروبة على وزنها وجودتها وقيمتها حتى القرن التاسع عشر، رغم أنها خفيفة فقيمتها كانت بسبب عيارها المرتفع وانتظام ضربها واستقرار شكلها.[٤]

جدول النقود الذهبية الجزائرية[٥]

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود الذهبية
السكة الجزائرية أو السلطان	٨,٥ بدقة شيك ١٣,٥ بدقة شيك ١٠ بدقة شيك أو فرنك ٩ إلى ١٠ بدقة شيك ٨,٥ فرنك ٢٨,٥٦ فرنك
نصف سكة أو نصف سلطاني	٦,٧٥ بدقة شيك أو ١٤,٢٨ فرنك ٤,٤٤٩ فرنك

[١]-أنظر الشكل (٠٥).

[٢]-لعريبي اسمهان، المرجع السابق، ص ٢١٨.

[٣]-جميلة مشرفي، المرجع السابق، ص ١٠٨.

[٤]-المنور مروش، المرجع السابق، ص ٣٦.

[٥]-ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ١٩٣.

ربع سكة أو ربع سلطاني	٣,٦٠ بدقة شيك ٣,٨٠ فرنك ٧,١٤ فرنك
السلطاني الجديد	٨,٨٩ فرنك

٢- العملات الفضية

وهي أداة التعامل الأساسية في النظام النقدي الجزائري وهي ذات درجة عالية من النقاوة، وتعتبر البوجو أو الريال بوجو الوحدة الأساسية في النقود الفضية ويساوي ٢٤ موزونة، أما وزنه قدر بـ ١٠غ[١] وتم وضع النقود الفضية ذات النوعية الرفيعة من ٦٠ رطلا من الفضة و ٤٠ رطلا من الفضة الممزوجة[٢] التي تزن عشر غرامات وهي الأكثر استعمالا وتداولا في معظم المعاملات التجارية[٣] وفي سنة ١٧٢٣م إلى ١٧٧٥ عرفت سوق النقدية الجزائري عدة عملات تجارية وهي عملة التباك شيك وريال درهم صغار[٤] وهناك امتداد آخر للبوقو الرابي Rabi وهو ربع البوقو كذلك الصومو Sumun وهو ثمن البوقو وتحمل هذه البوقوات عبارات نفسها التي توجد على جانبي السلطانيات مع تاريخ الضرب لكن دون ذكر سنة الحكم.[٥]

[١]-فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص ٥٧.

[٢]-ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ١٨٢.

[٣]-وليام سبنسر، المصدر السابق، ص ١٥٤.

[٤]-حسان كشرود، المرجع السابق، ص ٤٠.

[٥]-وليام سبنسر، المصدر السابق، ص ١٥٤.

جدول النقود الفضية الجزائرية[1]

أنواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية
ريال بوجو	٣ بدقة شيك أو ١,٨٦ فرنك
أو بدقة فوردة	١,٨٠ فرنك
قرش الجزائر	١,٦٠ فرنك
أو قرش الصغير	٠,٧٥ فرنك
ربع بوجو	٠,٤٧١ فرنك
ثمن البوجو	٠,٤٥ فرنك
	٠,٣٧٥ بدقة شيك
	٠,٢٢٥
	٠,٢٢٩
زوج بوجو أو دورو	٦ بدقة شيك
الجزائر	٣,٧٢٣ فرنك
الموزونة	٠,١٢٥ بدقة شيك
	٠,٧٥ فرنك
زوج موزونة	٠,٢٥ بدقة شيك
	٣,١٥٥ فرنك
بدقة شيك أو ريال درهم	٠,٤٥ درهم
	٠,٥٧٨ فرنك
	٠,٣٣ فرنك
	٨ م
	٠,٦٢ فرنك
	١,٣٨ فرنك

[1]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ص ١٩٤–١٩٥.

	٠,٣١ فرنك
	٠,١٧ فرنك
نصف بدقة شيك	٤ م
الصائمة	٠,٢٨٩٨ فرنك
	٥٠ أس

٣- العملات النحاسية

تتفرع العملات النحاسية إلى: الخروبة والدراهم وزوج دراهم وخمس دراهم صغار، وقبل ضربها تخضع لعملية التنقية والتصفية معدن النحاس ثم يختار الصافي لصنع الدراهم الصغيرة.[١]

جدول النقود النحاسية[٢]

أنواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية
- خروبة	٠,١٦ بدقة شيك، ٠,٣٨٧٥ فرنك
- غرامس دراهم صغار	٠,٠١٣٤ فرنك
- زوج غرامس صغار	٠,٠٠٥٣ فرنك
- أسير شيك[٣] أو دراهم صغار[٤]	٠,٠٠٢٦ فرنك

ثالثا- العملة الأجنبية

امتازت العملة الأجنبية بتعدد مصادرها وتنوع أصنافها في الإيالة الجزائرية، وتعود عوامل حصول الجزائر على هذه النقود جراء تعاملها مع الشركات الأجنبية وكذلك من خلال

[١]-ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ...، المرجع السابق، ص ص ١٨٢-١٩٣.

[٢]-نفسه، ص ١٩٦.

[٣]- أسير شيك: هي دراهم من الخام النحاس الذي تم تبييضه وهي عبارة عن مزيج معدني تم تقطيعه إلى أشكال غير منتظمة تشبه المربع الطويل لا يكاد يرى نقشها، نفسه، ص ٣٠٨.

[٤] إسمهان لعريبي، المرجع السابق، ص٢٢٠.

حصولها على الإتاوات والهدايا الدولية، إضافة إلى افتداء الأسرى المسيحيين الذي وفروا للجزائر كميات من النقود الأجنبية[1]. كذلك الأحداث التاريخية الناتجة عن العلاقات القديمة[2] وكال هاته الظروف هيأت لسيطرة الريال الإسباني على المعاملات النقدية في الجزائر، من حيث كان يتمتع بثقة كبيرة لدى المتعاملين بسبب استقراره وعياره ووزنه وشكله ومن العملات الإسبانية الأكثر رواجا في الجزائر هي: الدبلون، الدوكة[3]، الكرونة، الدورو الإسباني، الدرهم أو الريال الإسباني[4]، حيث تم العثور على نقود فضية إسبانية التي دخلت عن طريق الشركات التجارية الأوروبية ومن أهمها القرش المكسيكي والمعروف عند الجزائريين بقرش بومدفع.[5]

رابعا: نماذج من لفئات التجارية التي تعاطت التجارة (اليهود، المزابيون، البساكرة.)

تعددت الطوائف والفئات الاجتماعية بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية وكان من بينها فئات ذات مهارة خاصة في إدارة الأسواق، والتي تعود على الأسواق بالرزق الكثير، حيث كانت هناك العديد من الجاليات بما فيها مسلمون ويهود، بصفة عامه، وكذلك المزابيون و البسكريون حيث جذبتهم مدينة الجزائر للبحث عن العمل، كانو ا يعر فون باسم البرانية إذ اتخذوا مدينة الجزائر وأسواقها قبلة، ونظرا للدور البارز الذي عرفته هذه الفئات الاجتماعية في تسيير الأسواق، لا يمكن أن نمر دون التعرف على هذه الفئات وأهم نشاطاتهم.

---

[1]–أسمهان العريبي، المرجع السابق، ص٢٢٠.

[2]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ١٨٤.

[3] الدوكة: **نقود قديمة تعود إلى أوائل العهد العثماني بالجزائر من النادر العثور عليها**، أنظر، ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ...، المرجع السابق، ص١٨٨.

[4]–نفسه، ص ١٨٥.

[5]–عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

١- فئة اليهود[١]:

اشتهرت بنشاطها في المجتمع الجزائري واستطاعت الاندماج في الحياة العامة للجزائريين واكتسبت ثروة هائلة بفضل التجارة. كما كان لديهم علاقات جيدة مع الأتراك[٢]، كان اليهود يقدمون الهدايا إلى الحكام لشراء ودهم ودعمهم في تمرير صفقاتهم التجارية الضخمة[٣]، وهكذا نجد اليهود الذين كانوا يعيشون في مدينة الجزائر يمارسون تجارة القوافل التي كانت تنتشر بين الجزائر وقسنطينة. كانوا يعملون بشكل خاص في تجارة الحرير والأقمشة والمصابيح... إلخ[٤].

كما أن يهود عناصر قليلة ساهمت في تكوين الهرم السكاني في المدن الجزائرية وهي تحتل المرتبة الخامسة. بعضهم يعود أصولهم إلى يهود بني إسرائيل الذين استقروا في فترة ما قبل الإسلام، وبعضهم رجع إلى هجراتهم من الأندلس، فجاءوا إلى الجزائر هاربين من اضطهاد المسيحيين[٥].

كما لعب اليهود دورًا رئيسيًا في النظام المالي الجزائري خلال العهد العثماني، حيث كانت التعاملات التجارية والمبادلات النقدية التي تتطلبها خاضعة لتأثير اليهود، نتيجة

---

[١] – اليهود: من المواد والموده واللين، وما يرجى بعد الصلاح أو التهود، وهو التوبة والرجوع وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الإسرائيليين سموا يهود احين تابوا عن عبادة العجل لقوله تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. وفسرها بعض الأخر بتهود القوم، أي تحركهم عدد قراءة التوراة، ولكن اغلب الباحثين يرجعون "اليهود" نسبة إلى يهوذا رابع أبناء يعقوب أو إلى مملكة يهوذا، أنظر إلى ابن كثير، تفسير قرآن الكريم، مر: أنس محمد الشامي ومحمد سعيد، ج١، دار البيان العربي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٨٤، الشهرستاني، الملل والنحل، تص: احمد فهمي محمد، ج٢، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت–لبنان، ١٩٩٢م، ص ص ٢٣٠–٢٣١.

[٢] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص٧٥

[٣] – فوزي سعد الله **يهود الجزائر هؤلاء لمجهولين**، ط٢، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٤م، ص٢٠٧.

[٤] – محمد دادا، **اليهود في الجزائر في العهد العثماني مطلع القرن ١٨ حتى ١٨٣٠**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتب الخنساء، جامعة دمشق، ١٩٨٥، ص ص ٩٦–٩٧.

[٥] – وليام سبنسر، المصدر السابق، ص ٨٢.

ممارستهم للسمسرة والريا وعملهم. دور الوساطة في جميع العمليات التجارية مهما كانت بسيطة أو تافهة[١].

٢- بنو ميزاب:

يعود الوجود الميزابي في مدينة الجزائر إلى فترة سابقة لعام ١٥٤١م[٢]، وتعود تسمية بني ميزاب أو الميزابيون نسبة إلى منطقة ميزاب الصحراوية المشهورة بواحاتها السبع: غرداية، بنو يزقن وضاية، بن داوة، العطف، زلفانة، القرارة وبريان[٣]، ومناطق الشعابنة وورقلة وهم من اتباع المذهب الاباضي[٤].

يمكن اعتبار هجرة بني ميزاب منتظمة نظرًا لارتباط حياة البلد بها ارتباطًا وثيقًا.

تعتبر من المناطق الفقيرة، لذلك كان لا بد لها من الهجرة، حيث كانت الهجرة اضطرارية[٥] قدر عدد بني مزاب ببضع مئات، وكانوا يشكلون الفئة الاقتصادية الأهم بين الفئات الخارجية، وكثير منهم من التجار مثل الجزارين، وفرانين وحمامين، كما كان لهم دور فاعل في تجارة القوافل الصحراوية[٦].

كما اعتاد المزابيون على القيام بالعديد من الخدمات، وفي المقابل تمتعوا بامتيازات في الجزائر، مثل منحهم حرية ممارسة التجارة[٧].

---

[١] – نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، مرجع سابق، ص ٤٤

[٢] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص٢٣.

[٣] – أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٥٣.

[٤] – هشام بوبكر وعياشي بلقاسم، **جوانب من الحياة الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية (دراسة سيسوتارخية للجماعات السكانية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري)**، مجلة آفاق العلوم، ع٧، جامعة جلفة، مارس ٢٠١٧، ص ٢٩٤.

[٥] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ٢٣.

[٦] – أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٥٣.

[٧] – عميراوي حميدة، **موضوعات في تاريخ الجزائر السياسي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليانة، ٢٠٠٣، ص١٠٣.

كما يمكن أن يكون بنو مزاب تابعين لمالكي التجهيزات المدنية التي يسيرونها أو يزجرونها أو يوقفون أنفسهم على منتوج حرفي حلاوجية[١].

٣- البساكرة:

تشكلت هذه المجموعة من أهالي الجنوب الشرقي، حيث ضمت، بالإضافة إلى عنصر البسكري نفسه، عناصر أخرى أتت من مناطق الزيبان ووادي رِيغ وسوف وتقرت، وهم بشكل عام يقومون بأعمال وضيعة في المدينة وضواحيها، حيث كانوا حمالين وخدمًا[٢]. يعود سبب هجرتهم إلى حقيقة أنهم فقراء ولا يمكنهم العيش في وطنهم، لذلك يغادرون منازلهم للبحث عن عمل في المدن الداخلية والساحلية[٣]، بينما أولى الحكام اهتمامًا كبيرًا بتنظيم الأسواق وإدارتها، تميزت الحراسة الأسواق بدقة متناهية من قبل الأمناء، حيث يتم تعيين أمين العساسين من قبل أعيان الدولة.

واتسمت مجموعة البساكرة بقوة وصدق ونزاهة وقناعة كبيرة فيقوم بكل الأعمال التي تتطلب قوة بدنية أي هو الشيء الذي جعلهم يوظفون عددًا كبيرًا في الأسواق[٤]، كما تم تكليف البساكرة بمراقبة الشوارع أو أي شخص مشبوه فيه، ووصل حراس البساكرة إلى ١٥٠ رجلاً على رأسهم أمين البساكرة الذي كان مسؤولاً عن أي سرقات وجرائم، واحتفظوا بمفاتيح الأبواب[٥]، كما أن تحضير الخبز كان من اختصاص بساكرة الذي كلفتهم الدولة بصنعه لمنفعة العسكر ونقله إلى الجزائر[٦].

---

[١] – عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص ٨٣.

[٢] – أمين محرز، المرجع السابق، ص ١٠٥.

[٣] – زهية بن كردة، المرجع السابق، ص ١٧٤.

[٤] – زهية بن كرده، المرجع السابق، ص ١٧٥.

[٥] – حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص ص ١٩٣-١٩٤.

[٦] – حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائر خلال العهد العثماني**، دار الهدى لنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص١٤٧.

الخاتمة

الخاتمة:

ومن خلال دراستنا لموضوع التجارة الداخلية في العهد العثماني خلال فترة الدايات توصلنا إلى النتائج التالية:

- شهد النشاط الزراعي خلال فترة الدايات ازدهارا كبيرًا، وما يلاحظ على الملكية فإن أخصب الأراضي ملك لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة.
- حيث تعد الزراعة المورد الأساسي لغالبية السكان وأخص سكان الأرياف حيث قامت الزراعة على عدة أشكال من الملكية وهي الملكية الخاصة وملكية البايلك والملكية المشاعة...إلخ.
- أما فيما يخص الصناعة ارتكزت على الصناعات اليدوية مثل: صناعة السفن والنسيج والجلود المرتكزة في المدن الكبرى منها: الجزائر، قسنطينة، تلمسان.
- يعد السوق من أساسيات الحياة اليومية نظرًا لأهميته التجارية بكونه المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية والممول الرئيسي لفئات المجتمع وما يحتاجونه في حياتهم اليومية.
- أهميته السياسية والاجتماعية التي خلقت علاقات ترابط وتلاحم بين سكان الريف والمدن.
- عرفت التجارة الداخلية تنوع واختلاف كبير في المنتوجات مما أدى إلى المبادلات الداخلية بين الريف والمدن في الأسواق حيث يتم تنظيمها بشكل يومي وأسبوعي وموسمي بحيث تنوعت فيها المنتجات الزراعية والحيوانية، فكانت هاته الأسواق من المرافق الضرورية وأجهزة للتجارة والمهن كل منها مكمل للأخر ويعمل كممول ومسوق للإنتاج الزراعي والصناعي.
- ارتبطت هاته الأسواق بالمرافق العامة ذات منشأ وطابع تجاري واقتصادي مثل: الحمامات والمقاهي التي تعد كمخزن للبضاعة وأيضا نجد الفنادق التي تعتبر مكان لراحة التجار وتبادل السلع أومن أجل انعقاد صفقات تجارية بين كل من سكان الريف والمدينة.

- خضع تسيير الأسواق ومراقبتها وتنظيمها لإشراف مجموعة من موظفين البايلك كالمحتسب شيخ البلد وأمين الأمناء وغيرهم الذين كانت مهمتهم السهر على تأطير حركة الأسواق ومراقبة النشاط التجاري، أي تحديد أسعار وجودة البضائع ومعاقبة المخالفين للقوانين بالجلد.
- إن معايير تخطيط هذه الأسواق كانت محكمة مبنية على معايير وأسس عمرانية وعلى مقاصد الشريعة الإسلامية وفق مبدأ لا ضرر ولا أضرار ويعتبر تطبيق هذا المبدأ من أهم المعايير التي حث عليها الدين الإسلامي كونها تخدم مصلحة المسلمين.
- تنوع في المكاييل والموازين والمقاييس التي كان يتعامل بها التجار في مختلف الأسواق وذلك من أجل تحديد قيمة السلع المعروضة.
- اعتمدت الدولة العثمانية على الضرائب كمورد أساسي في تمويل خزانتها المالية حيث اتبعت أساليب عدة في جمع الضرائب مثل: رسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية ورسوم الأسواق (المكس) التي فرضت على التجار والسلع التي تدخل إلى أسواق المدينة التي يتم جمعها عن طريق الأمناء.
- ظهور المراكز التجارية في المدن الكبرى، ودورها في التبادل التجاري حيث ساهمت الطرق الرئيسية والثانوية بربط العلاقات في الإيالة وتسهيل المبادلات التجارية بين المدن والريف.
- ارتكزت المبادلات التجارية بالدرجة الأولى على الأسواق الريفية التي كانت بدورها تزويد المدن بالمواد الأولية والضرورية أهمها الحبوب والأصواف والجلود وبرغم من أن جل هذه البضائع والمنتوجات كانت مسعرة وتخضع لقوانين صارمة من طرف سلطة الإشراف إلا أن هذا لم يمنع وجود اختلال في الأسعار.

- كان لحركة المبادلات التجارية تعامل نقدي، فنجد مدينة الجزائر تحتوي على عدة عملات منها المحلية كسلطاني إضافة إلى العملات الأوروبية مثل: الدبلون والدوكة التي كانت أكثر رواجا في الأسواق.
- مساهمة اليهود في التجارة الداخلية وسيطرتهم عليها من خلال السلع التي كانوا يمنحونها للأهالي وأسواقهم في الجزائر أو احتكاكهم بالحكام الذي مكنهم من احتكار التجارة.
- اتخاذ كل من البساكرة وبنو ميزاب مدينة الجزائر وأسواقها قبلة من أجل كسب لقمة العيش والبحث عن العمل.

الملاحق

الملاحق:

الشكل رقم ١: توزيع الأسواق بمدينة الجزائر.[١]

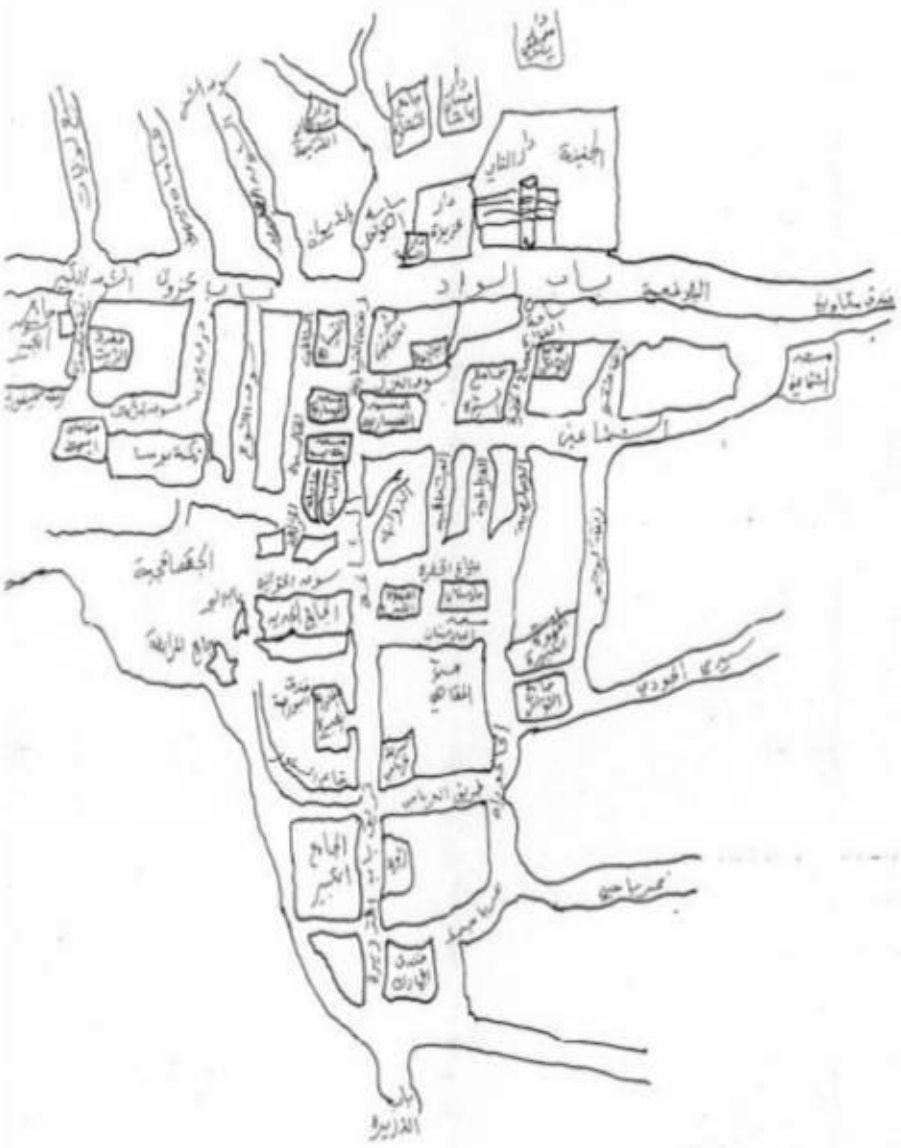

[١] – زهية بن كردرة، المرجع السابق ص ٢٢٤.

الشكل رقم ٢: المرافق العامة في الجزائر خلال العهد العثماني

مقهي[١]

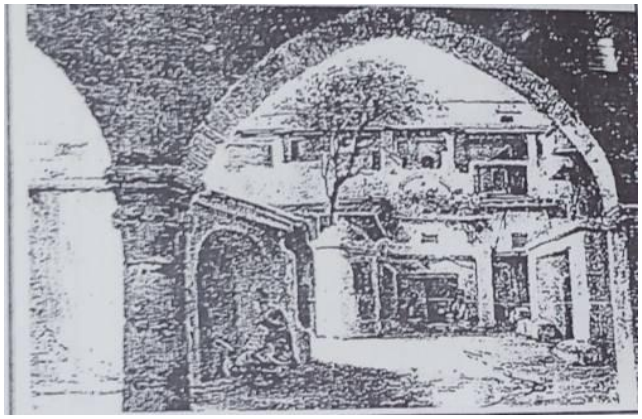

فندق[٢]

حوانيت[١]

[١] – عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص٢١٤.

[٢] – نفسه، ص ٢١٠

الشكل رقم ٣: الطرق والمواصلات بالجزائر أواخر عهد العثماني[٢]

[١] – نفسه، ص ٢١٢.

[٢] – ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

الشكل رقم ٤: العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة خلال العهد العثماني[١]

[١]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص ٣٣٧.

الشكل رقم ٥: النقود الذهبية المستعملة في جزائر أوخر العهد العثماني[١]

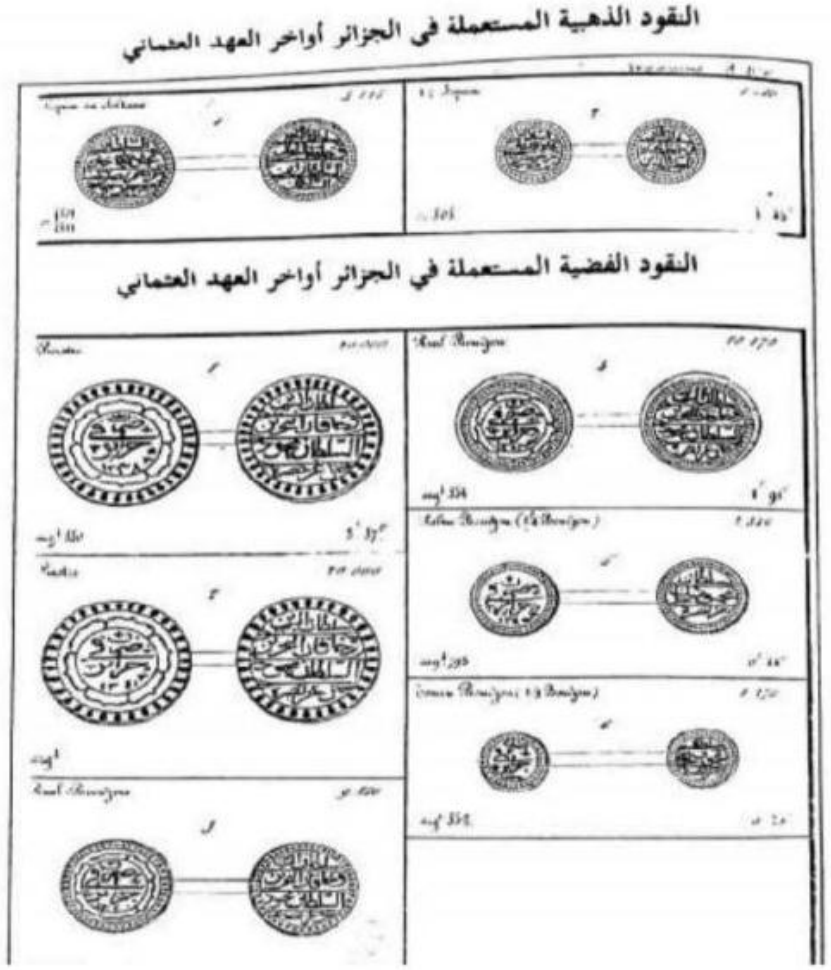

[١] – ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص٣٤٣.

قائمة المصادر

المراجع

أولا: القرآن الكريم

١. سورة آل عمران: الآية ١٠٤.

٢. سورة الفرقآن، الآية ٧.

قائمة المصادر والمراجع

١-المصادر:

٣. الأغواطي الحاج إبن الدين، رحلة الاغواطي في شمال إفريقيا والسودان والزراعية، تحقيق: أبو القاسم سعد الله، دار المعرفة الدولية، الجزائر، ٢٠١١.ذ

٤. بركات عبد الرزاق محمد حسن، ط٣، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥. ابن خلدون يحي، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج١، تح: عبد الحميد حاجيات، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢.

٦. ابن كثير، تفسير قرآن الكريم، مر: أنس محمد الشامي ومحمد سعيد، ج١، دار البيان العربي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٨٤، الشهرستاني، الملل والنحل، تص: احمد فهمي محمد، ج٢، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت-لبنان، ١٩٩٢م.

٧. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، مج ٦، نشر أدب الحوزة، إيران، ١٤٠٥.

٨. ابن منظور، لسان العرب، ج١، تحقيق نخبة من الأساتذة، عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، ص ٢١٥٤.

٩. البكري أبو عبيد الله، المسالك والممالك، ج٢، حققه: أدريان فان ليوفن وأندري فبري، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢.

١٠. التلمساني ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تقديم عبد الرحمان طالب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، ١٩٨١.

١١. الجزائري محمد بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد عبد الكريم، ط٢، الشركة الوطنية للنشر ولتوزيع، الجزائر، ١٩٨١.

١٢. الزهار أحمد شريف، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف، الجزائر، (١١٨٦-١٢٤٦/١٧٥٣-١٨٣٠م)، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤.

١٣. سبنسر وليام، الجزائر خلال العهد الرياس البحر، تعريب وتقديم، عبد القادر زيادية، د، ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٦.

١٤. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال، ط ٣ ش، للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢.

١٥. شلوصر فندلين، قسنطينة أيام أحمد باي ١٨٣٢-١٨٣٧، ترجمة أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، ٢٠٠٧.

١٦. شويهد عبد الله بن محمد: قانون أسواق مدينة الجزائر، ١٦٩٥-١٧٠٥م، تح: ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٦.

١٧. العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تع وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤.

١٨. لربخال ماركول، افريقيا ج٣، تر: محمد توفيق، أحمد بنجلون، دار معرفة، الرباط، ١٩٨٩م.

١٩. ليدركاثكارت جيمس، مذكرات آيسر الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب ترجمة وتعليق، إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، ١٩٨٢.

٢٠. مالتسان هاينريش فون: ثلاثة سنوات في غربي شمال إفريقيا، ج١، تر: أبو العيد دودو، ط١، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢١. الوزان حسن، وصف إفريقيا، ج٢، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، العرب الإسلامي، ط٢، لبنان، ١٩٨٣.

٢٢. الوهراني مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تح، وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية لنشر وتوزيع، الجزائر، ط١، ١٩٧٤.

٢-المراجع:

١. ابراهيم ناصر الدين، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، الأبيار، الجزائر، ٢٠١٦.

٢. بالحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ج١، شركة وطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١.

٣. بالقاضي بدر الدين، مصطفى بن حموش: تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠٠٧.

٤. بلعمري فاتح، الحياة الحضرية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال مصادر الرحالة، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ٢٠١٦/٢٠١٧.

٥. بن حموش مصطفى أحمد، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (١٥٤٩)، ط١، دار التراث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ٢٠٠٠.

٦. بن علي صالح، المدينة العربية الإسلامية: أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية، ط١، نهال للتصميم والطباعة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤.

٧. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من بداية لغاية ١٩٦٢، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧.

٨. أبو مصطفى كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
٩. أبو مصطفى كمال: جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧.
١٠. حليمي عبد القادر علي، مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها قبل ١٨٣٠، ط١، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، ١٩٧٩
١١. دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (١٧٩٢-١٨٦٥)، دراسة مقارنة أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
١٢. دودو أبو العيد، الجزئر في مؤلفات الرحالين الألمان، ١٨٣٠-١٨٥٥، ش ون ت، الجزائر، ١٩٧٥.
١٣. رزق عاصم محمد، معجم مصطلحات للعمارة والفنون الإسلامية، ط١، مكتبة مدبولي، (د.م)، ٢٠٠٠.
١٤. ريمون أندريه، المدن العربية في العصر العثماني، تر: لطيف فرج، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩١.
١٥. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر د.ت.
١٦. سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء لمجهولين، ط٢، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٤م.
١٧. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (١٧٩٢_١٨٣٠) قانون، أسواق، مدينة الجزائر، ط٣، دار النشر وتوزيع البصائر، الجزائر.
١٨. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط٢، دار البصائر، الجزائر.

١٩. سعيدوي ناصر الدين، المهدي بوعبدلي الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ج٤، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

٢٠. شريط عبد الله، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط١، مكتبة البحث، قسنطينة، ماي ١٩٢٥.

٢١. شويتام ارزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (١٨٠٠-١٨٣٠) دار الكتاب العربي، ٢٠١٠.

٢٢. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته، ط١، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩.

٢٣. شويتام أرزقي، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (١٥١٩-١٨٣٠)، دار الكتاب العربي، الجزائر، ٢٠١٠.

٢٤. طوبال نجوى، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر، (١٧٠٠-١٨٣٠)، الهجرات وأماكن، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ٢.

٢٥. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (١٥١٤-١٨٣٠)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥

٢٦. عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، ٢٠٠٦.

٢٧. عبد المنعم محمد جمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي ج١، ط١، دار الكتاب، لبنان، ج١.

٢٨. عقاب محمد طيب، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٢٩. عمورة عمار، الموجز في التاريخ الجزائر، دار ريحانة الجزائر، ٢٠٠٢.

٣٠. عميراوي حميدة، موضوعات في تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليانة، ٢٠٠٣.

٣١. قشاعي فلة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، ١٧٧١-١٨٣٧، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، ١٩٨٩/١٩٩٠.

٣٢. قنان جمال، نصوص، ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث ١٥٠٠-١٨٣٠، طبعة الخاصة، الجزائر، وزارة المجاهدين.

٣٣. لعروق لهادي، مدينة قسنطينة-دراسة في جغرافية العمران- ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ١٩٨٤.

٣٤. لقبال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها، الجزائر، ١٩٧١.

٣٥. مخلوفي بغداد، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المركز الجامعي نور البشير، البيض معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٦. مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة الأسعار، المداخيل، ج١، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩.

٣٧. نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، د ط، دار الحضارة، الجزائر، د.ت.

٣٨. هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. دار الهدى عين مليلة، ٢٠٠٨.

٣٩. هلايلي حنيفي، بنية الجيش الجزائر خلال العهد العثماني، دار الهدى لنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣- المراجع الأجنبية:

1. Dictionnaire le petit Larousse illustré: Ed Larousse, France, 2009, p619.

Haedo, Don dégo: générale d'Alger, tard: de monnereau et berbrugger, Rev, Afr, 1871, p110

٤- المجلات:

١. بوبكر هشام وعياشي بلقاسم، جوانب من الحياة الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية (دراسة سيسوتارخية للجماعات السكانية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري)، مجلة آفاق العلوم، ع٧، جامعة جلفة، مارس ٢٠١٧.
٢. بوسعد طيب، "الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني" (وادي الريغ أنموذجا)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع١٥، المركز الجامعي لغرداية، غرداية، ٢٠١١.
٣. دحدوح عبد القادر، أسواق مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة دراسات في آثار الوطن العربي، حلقة ١٠، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر
٤. سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثماني (الجزائر-تونس-المغرب-طرابلس) من القرني العاشر إلى الرابع عشر الهجري من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر الميلادي، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣١، قسم التاريخ، كلية الأدب، جامعة الكويت هـ١٤٣١-٢٠١٠م.
٥. سلطاني أحمد، الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، ع٧، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٤.
٦. شافو رضوان، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية،م١،ع١،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،٢٠١٧.

٧. صحراوي عبد القادر: "الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق، "مجلة الحوار المتوسطي ع١، جامعة سيدي بلعباس، د س.

٨. عقبة خضير، النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين ١٧-١٩م، دراسة تاريخية، مجلة العارف للبحوث والدراسة التاريخية، العدد ٠٦، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

٩. متاجر صورية، بنو ميزاب والأنشطة التجارية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء مخطط قانون الأسواق" مجلة أنثربولوجيا الأديان، ع٠١، مج١٦، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠٢٠.

١٠. مشرفي جميلة وبوغفالة ودان: "الأسواق في بايلك الغرب خلال العهد العثماني (١٥١٩-١٨٣٠)"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية التاريخية، مج ٨، ع١، جامعة معسكر، جوان ٢٠١٧.

٥- الرسائل الجامعية:

١. بن عتو بلبروات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ والأثار، جامعة وهران، ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٢. بن كردرة زهية: أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر، دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ١٩٩٩/٢٠٠٠.

٣. بوشيبة فايزة، بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي، ١٦٦٢-١٨٣٠م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

٤. حماش خليفة، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٦.
٥. دادا محمد، اليهود في الجزائر في العهد العثماني مطلع القرن ١٨ حتى ١٨٣٠، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتب الخنساء، جامعة دمشق، ١٩٨٥.
٦. دحدوح عبد القادر، مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، دراسة عمرانية أثرية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠.
٧. دغموش كاميلية: قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (١٥٠٩-١٧٩٢)، مذكرة نيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ٢٠١٣-٢٠١٤.
٨. رزقي فهيمة، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا قسنطينة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠١٠/٢٠١١.
٩. صحراوي كمال، أوضاع الريف في بالك الغرب الجزائر في أواخر العهد العثماني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة وهران، ٢٠١٢-٢٠١٣.
١٠. صورية حسام، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ٢٠١٢/٢٠١٣م.
١١. عربية سليمة موساوي، الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني، رسالة ماجستير في علم الآثار، جامعة الجزائر، ١٩٩٠-١٩٩١.

١٢. العريبي إسمهان، الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني ١٧١٣_١٧٩٢، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٣. عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (١٥١٩_١٨٣٠)، دار السلطان نموذجا، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة وهران، ٢٠١٣-٢٠١٤.

١٤. عياش سعاد، وفاء بن مسعود، بايللك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني (١٧٩٠-١٨٣٠) (سياسيا-اقتصاديا-اجتماعيا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد بلة، أدرار، ٢٠١٥-٢٠١٦.

١٥. غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، ١٧٠٠-١٨٣٠م، مقارنة اجتماعية-اقتصادية ج١، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

١٦. فلوح عبد القادر، العلاقات الجزائرية-العثمانية (١٨١٨-١٨٣٠م)، على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص العلاقات بين المشرق والمغرب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

١٧. قشي فاطمة، قسنطينة المدنية والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، ١٩٩٨.

١٨. كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من ١٦٥٩ إلى ١٨٣٠م، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

١٩. لخضر درياس، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ١٩٨٩- ١٩٩٠.

٢٠. محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات (١٦٥٩-١٦٧١)، مذكرة ماجيستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٢١. مشرفي جميلة، الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات "١٦٧١-١٨٣٠م)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ الحوض الغربي للمتوسط تاريخ وحضارة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢٢. الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري، خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، ١٩٩٣/١٩٩٤.

المعاجم والقواميس:

١. سهيل صابان المعجم الموسوعي المصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، ط٣، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢. رزق عاصم محمد، معجم مصطلحات للعمارة والفنون الإسلامية، ط١، مكتبة مدبولي، (د.م)، ٢٠٠٠.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة. .....أ

الفصل التمهيدي: النشاط الاقتصادي خلال فترة الدايات

المبحث الأول: تجليات الأنشطة الزراعية خلال فترة الدايات..... ٦

أولا–الزراعة:..... ٦

ثانيا: وسائل الزراعة..... ١٣

ثالثا: الإنتاج الزراعي..... ١٤

رابعا: الثروة الحيوانية (تربية الحيوانات): ١٨

المبحث الثاني: النشاط الصناعي خلال فترة الدايات..... ١٨

أولا: صناعة الجلدية النسيجية:..... ١٩

ثانيا: الصناعة الحربية والتمويلية..... ٢٠

الفصل الأول: الوظائف الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول: الأسواق والمرافق (الهيكلة) ومؤطرو الأسواق ٢٥

أولا: تعريف الأسواق..... ٢٥

ثانيا: الأسواق ٢٩

١–أسواق دار السلطان..... ٢٩

١–١– أسواق مدينة الجزائر السفلى المنتشرة من باب عزون إلى باب الواد وحولهما..... ٢٩

١–٢– أسواق وسط المدينة ٣٠

٢- أسواق بايلك التيطري..... ٣١
٣-أسواق بايلك الغرب ٣٢
٤- بايلك الشرق ٣٣
ثالثا: المرافق العامة..... ٣٤
١- الفنادق ٣٤
٢- الحوانيت التجارية..... ٣٦
٣- الحمامات..... ٣٧
٤- المقاهي..... ٣٨
رابعا: مؤطرو الأسواق ٣٨
٢- أمين الأمناء ٤٠
٣- شيخ البلد:..... ٤١
المبحث الثاني: نظام تسيير الأسواق..... ٤٢
أولا: المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق ٤٢
ثانيا: أنظمة التعامل التجاري بالأسواق..... ٤٣
١- الموازين..... ٤٤
٢- المكاييل..... ٤٥
٣- وحدات قياس الطول ٤٥
ثالثا: الرقابة الداخلية للأسواق..... ٤٨
١- النظام الضريبي وأنواعه ٤٨
٢- الجبايات والرسوم الخاصة بالأسواق: ٤٩

الفصل الثاني: المبادلات التجاري

المبحث الأول: المراكز والطرق التجارية ٥٦
أولا: المراكز ٥٦
١- مدينة الجزائر ٥٦
٢- مدينة قسنطينة ٥٧
٣- مدينة تلمسان ٥٩
٤- مدينة وهران ٦٠
٥- ورقلة وتقرت ٦٠
ثانيا: طرق التجارة الداخلية ٦١
١- الطرق الرئيسية ٦١
٢- الطرق الثانوية ٦٣
المبحث الثاني: العملية التجارية ٦٤
أولا- المبادلات التجارية وأهم السلع وأسعارها ٦٤
ثانيا: أسعار السلع التجارية ٦٩
١- أسعار المنتوجات الزراعية ٦٩
٢- أسعار بعض المواد الغذائية ٧١
٣- بعض مواد ذات طابع تجاري ٧١
٤- الحيوانات ٧٢
٥- الملابس ٧٣
ثانيا: العملة المحلية الجزائرية ٧٥
١- العملات الذهبية ٧٦

٢- العملات الفضية ٧٧
٣- العملات النحاسية..... ٧٩
ثالثا- العملة الأجنبية..... ٧٩
رابعا: نماذج من لفئات التجارية التي تعاطت التجارة (اليهود، المزابيون، البساكرة.) ٨٠
١- فئة اليهود ٨١
٢- بنو ميزاب ٨٢
٣- البساكرة..... ٨٣
الخاتمة..... ٨٥
الملاحق:..... ٨٩
قائمة المصادر والمراجع..... ٩٥
فهرس المحتويات..... ١٠٤

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: الأسرى والمبادلات الداخلية في الجزائر العثمانية فترة الاباضة

إعداد الطلبة:

1- زينب بلبروي ..... رقم التسجيل: 181835086450

2- زهرة جراوي ..... رقم التسجيل: 181835087713

القسم: التاريخ **الشعبة:** ..... **التخصص** تاريخ الجزائر الحديث (1830-1519)

إشراف: د. محمد يحياش ..... **الرتبة:** أستاذ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2022-2023 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة): موافق

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

رئيس قسم

التاريخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: / 2023

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): حمداوي زهرة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201162738

الصادرة بتاريخ: 2017-03-01 عن دائرة: بلدية المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1515-1830 تحت رقم التسجيل: 18183508 7713

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه).

عنوانها: الأسواق والمبادلات التجارية في الجزائر العثمانية
شرق البلاد

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

لمرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: / 2023

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بلعروي زينة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201884268

الصادرة بتاريخ: 2017-10-04 عن دائرة: بلدية سيدي عامر - المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث (1519-1830) تحت رقم التسجيل: 181350864 50

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه).

عنوانها: الأسواق والحياة التجارية الداخلية في الجزائر العثمانية شرق البلاد

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.